تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية

د. أحمد طلفاح

الفوائد والتكاليف (العامة) المتأتية من الانضمام إلى WTO

- كثير من الدول العربية بحاجة إلى إجراء إصلاحات جذرية، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية يمكن أن يحقق هذا الإصلاح، وذلك للأسباب التالية:

١. WTO تكفل الإصلاح من خلال التفاوض متعدد الأطراف الذي يؤدي إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات.
٢. هذا يعطي مصداقية أكبر لعملية الإصلاح من أن تكون الجهود محلية.
٣. أن فوائد الإصلاح تتعاظم أيضاً بفعل إصلاح الغير لنظمهم التجارية.

٤. WTO توفر قواعد وشروط محددة للإصلاح وهذه القواعد والشروط تصبح لازمة ويجب على الجميع الالتزام بها، وهي خاضعة لنظام فض المنازعات في حال إخلال بعض الدول بهذه القواعد والشروط.

٥. الدول النامية بحاجة إلى هذه الشروط الواضحة بسبب صغر حجمها ومحدودية السلع التي تمتلك بها ميزة نسبية.

٦. نظام التفاوض المتعدد يعد مفيد جداً للدول النامية مقارنة بالمفاوضات الثنائية والتي تمتلك فيها الدول المتقدمة قوة تفاوضية لا تتوفر للدول النامية.

الفوائد من الانضمام إلى WTO

١. زيادة رفاة المستهلك (Welfare) من خلال زيادة فائض المستهلك (Consumer Surplus) التي تأتي من خلال انخفاض الأسعار بسبب المنافسة.

٢. زيادة الجودة في الإنتاج المحلي وذلك نتيجة للمنافسة من خلال التجارة الدولية.

٣. التقليل من القوى الاحتكارية في الأسواق المحلية.

٤. الصناعات المحلية التي تتمتع بوفورات الحجم (Economies of Scale) يمكن أن تستفيد من الأسواق العالمية الواسعة مما يقلل بالتالي من تكاليف الإنتاج وزيادة الفعالية (Efficiency).

٥. القواعد التي تتضمنها WTO تفترض زيادة درجة العقلانية في الإنتاج (Rationality) وهذا يساعد على تخصيص الموارد بصورة أكثر فاعلية في الاقتصاد.

٦. الاقتصادات الضعيفة في العالم (منها الاقتصادات العربية) يمكن أن تستخدم الموثوقية الخارجية (Credibility) المتأتية من الانضمام إلى WTO بسبب الالتزامات التي تقدمها هذه الاقتصادات. وبالتالي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحسن من سمعة هذه الاقتصادات عالمياً، ويجعل من البنية المؤسسية في هذه الاقتصادات أكثر موثوقية.

٧. عملية الانضمام إلى WTO التي تتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي يمكن أن تساعد على استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات العربية وما يترتب على هذا من نقل للتكنولوجيا وغيره من الفوائد .

- باختصار، تشير احصاءات منظمة التجارة العالمية أن إزالة العوائق في التجارة والصناعة والخدمات بنحو الثلث يمكن أن يقوي الاقتصاد العالمي بمقدار 613 بليون دولار. في حين أن إزالة كافة العوائق أمام التجارة العالمية في كافة المجالات سوف يؤدي إلى زيادة الناتج العالمي بنحو 1.3 ترليون دولار. ومعظم هذه الفوائد ستتجه على شكل ارتفاع في النمو الاقتصادي في الدول النامية.

- التقرير السنوي لـ WTO عام 2003 يشير إلى أن إزالة الحواجز على التجارة السلعية في الدول المتقدمة والنامية كما ينص برنامج عمل الدوحة سوف يؤدي إلى توفير عائدات تتراوح بين 250 بليون دولار و 620 بليون دولار سنوياً تحصل الدول النامية على ثلثها تقريباً .

تكاليف الإنضمام إلى WTO

- تتلخص في تكاليف تحقيق متطلبات الإصلاح الهيكلي في الاقتصادات وتذليل أية عقبات اقتصادية أو سياسية حتى تصبح مؤهلة لعضوية WTO .
- هذه التكاليف في مجملها تكاليف قصيرة الأجل ناتجة عن الإصلاح وعمليات التحول في الدول النامية التي ترغب في الانضمام إلى WTO . وتتضمن هذه التكاليف:

١. إزالة كافة الحماية غير الجمركية عن الصناعات مما قد يؤدي إلى زيادة البطالة في الصناعات غير المنافسة بسبب فقدان أسواقها .

٢. جميع الدول المنضمة إلى WTO مطالبة بتعزيز التشريعات التي تحفظ حقوق الملكية التي تعود في معظمها إلى شركات في الدول الصناعية. وصياغة مثل هذه التشريعات سوف يكون له بعض الأثار على الفعاليات الاقتصادية في الدول النامية.

٣. الدول الصناعية ما زالت مترددة في إزالة كافة أشكال الحماية عن قطاعات الزراعة والمنسوجات لديها، وهي القطاعات التي تهم الدول النامية، لأن معظم صادرات الدول النامية في هذين القطاعين.

تأثير WTO على الدول العربية

الالتزامات في مجال السلع غير الزراعية:

- الالتزام الأساسي في مجال السلع هو تثبيت التعريفة الجمركية عند حدود معينة، بحيث لا يتم تعديلها بالزيادة إلا بعد التشاور والاتفاق مع باقي الشركاء التجاريين الأعضاء في المنظمة. بالإضافة إلى إزالة كافة العوائق غير الجمركية على التجارة السلعية.

- تم تخفيض معدل التعريفية المرجح للسلع المصنعة من نحو 40% بعد الحرب العالمية الثانية إلى نحو 4% بعد جولة الأوروجواي إلا أن التخفيض لم يكن متوازي في كل السلع والقطاعات، كما أنه في كثير من الحالات تم الإبقاء على نسب التعريفة التصاعدية والقمم التعريفية وهذه تنطوي على حماية عالية للصناعة.

- تم ربط معظم التعريفات على السلع المصنعة في معظم الدول المتقدمة التي تعتبر السوق الأساسي للصادرات العربية بشكل كبير إلا أن هناك بعض السلع التي لم تربط عليها التعريفة. الجدولين (1 و 2).

جدول رقم (1) مؤشرات التعريفة الجمركية للدول المتقدمة

الدولة	نسبة الربط	متوسط الربط	متوسط التعريفة البسيط	المتوسط المرجح	القمم التعريفية	التعريفة المكافئة (NBT)	قمم التعريفة النوعية
أستراليا	97	9.9	5.9	3.9	8.4	0.6	0.7
كندا	100	5.1	5.1	1.1	13	1.5	3.3
الاتحاد الأوروبي	100	4.1	3.1	2.4	1.3	1.5	4.7
اليابان	99.6	2.9	2.9	2.2	6.9	1.6	1.4
الولايات المتحدة	100	3.6	4.1	2.6	7	1.6	7.5

جدول رقم (2) مؤشرات التعريفة التصاعدية فى الدول المتقدمة

	المواد الأولية		المواد المصنّعة	
الدولة	الوسط البسيط	الوسط المرجح	الوسط البسيط	الوسط المرجح
أستراليا	1.5	0.8	5.6	4.3
كندا	1.9	0.5	4.7	1
الاتحاد الأوروبي	3.4	1.5	2.9	2.9
اليابان	5.2	2.5	2.4	1.7
الولايات المتحدة	2.7	1.1	3.8	2

- إن مستوى التعريفة الجمركية (بعد التخفيضات التي تمت) ما زال يتفاوت بين القطاعات في البلد الواحد وبين مختلف البلدان.
- يظهر الجدول رقم (1) التزام الدول المتقدمة بتخفيض التعريفة المطبقة إلى التعريفة المربوطة. حيث أن الدول المتقدمة قد ربطت تعريفتها أقل من النسب المطبقة.
- الدول العربية ربطت التعريفة على مستوى أعلى من التعريفة المطبقة في معظم الأحيان. والجدول رقم (3) يظهر التعريفة المربوطة والتعريفة المطبقة في مجموعة الدول العربية الأعضاء.

جدول رقم (3) التعريفة المربوطة على السلع الزراعية وغير الزراعية فى الدول العربية الأعضاء فى WTO

الدول الأعضاء	نسبة التعريفة المربوطة	متوسط التعريفة المربوطة	السلع غير الزراعية (%)	الوسيط البسيط	الوسيط المرجح
الأردن	100	16.3	30-20	16.2	11.3
الإمارات	100	NA	40	NA	NA
البحرين	100	NA	35	NA	NA
تونس	57.4	57.7	200	30.2	27.4
عُمان	100	13.8	15-5	0.8	0.7
قطر	100	NA	30-5	NA	NA
الكويت	100	NA	100	NA	NA
مصر	98.9	37.2	70-3	18.4	13.4
موريتانيا	-	-	75	NA	NA
المغرب	100	41.2	289	27.7	28.2

- الجدولان (4) و (5) يظهران التعريفة المربوطة والتعريفة المطبقة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على بعض المستوردات غير النفطية من الدول العربية. وفيها تظهر أن التعريفة المربوطة أقل من التعريفة المطبقة.
- وعليه فإنه بموجب الالتزام ضمن WTO، فإن تخفيض التعريفة المطبقة إلى حدود التعريفة المربوطة بحيث لا تزيد عن متوسط التعريفة المعلن يؤدي إلى زيادة المستوردات من الدول العربية وبالتالي زيادة عائدات الصادات العربية إلى المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة.

جدول رقم (4) التعريفة المطبقة والمربوطة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على المستوردات غير النفطية من الدول العربية

SITC	Description	EU		US	
		Bound	Applied	Bound	Applied
054	Fresh vegetables	10.82	13.46	5.46	7.58
121	Unmanufactured tobacco	27.38	34.85	39.35	69.66
263	Cotton	0.00	0.15	1.30	1.75
292	Crude vegetable materials	2.44	3.93	1.02	1.42
512	Organic chemicals	7.89	10.31	3.95	6.06
541	Medicinal products	0.34	0.35	0.15	0.15
581	Plastic materials	4.60	5.66	3.18	3.22
651	Textile yarns	3.97	6.16	7.06	9.11
652	Woven cotton fabrics	7.97	9.56	8.36	11.17
656	Textile products, nes	6.83	7.55	6.57	9.34
657	Floor covers	6.18	7.60	4.29	7.46
667	Precious stones	0.00	0.20	2.12	2.98
684	Aluminum	6.87	7.61	3.53	3.71
695	Tools	2.35	3.32	2.98	4.07
711	Non-electric power machinery	2.70	3.83	4.16	6.23
714	Office machinery	1.62	1.90	0.40	3.47
722	Electric power machinery	1.26	3.99	0.00	0.43
724	Telecommunications equipment	2.04	2.83	1.05	2.73
893	Articles of plastic, nes	6.40	7.48	4.54	4.81
897	Gold and silverware	2.44	3.25	4.84	6.63

جدول رقم (5) التعريفة المطبقة والتعريفة المربوطة المفروضة فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة على الصادرات الثقيلة من الدول العربية

		EU		US	
SITC	Description	Bound	Applied	Bound	Applied
001	Live animals	14.81	20.46	0.58	1.04
231	Synthetic Rubber	0.00	0.00	0.00	0.00
273	Stone & Gravel	0.00	0.11	0.59	1.71
421	Fixed Vegetable Oils	17.36	21.29	6.50	7.64
533	Paints & Pigments	6.14	6.53	3.63	4.12
611	Leather	2.99	3.29	2.39	3.29
613	Dressed Fur Skins	0.63	1.75	2.66	3.32
641	Paper & Board	0.00	6.05	0.00	1.12
666	Pottery	8.40	9.14	5.72	7.61
672	Primary Irons Forms	0.00	2.33	0.00	3.54
673	Iron Shapes	0.00	3.46	0.00	3.81
674	Iron and Steel Plate	0.00	3.44	0.00	4.10
677	Iron Wire	0.54	3.13	0.00	2.18
678	Iron Tubes	0.00	4.20	0.00	6.44
681	Silver and Platinum	0.00	0.68	1.34	2.18
686	Zinc	3.44	4.10	2.24	4.54
691	Structures & Parts	1.79	3.94	1.58	4.45
693	Wire Products	1.52	4.52	1.18	3.87
725	Domestic Electric Equipment	1.70	2.56	0.00	1.03
961	Nongold Coins	0.00	0.00	0.00	0.00

القطاع الزراعى

- يساهم القطاع الزراعي في البلدان العربية بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002، وتتراوح مساهمته بين 23% في سوريا إلى أقل من 2% في الأردن، كما أن هذه النسبة تصل إلى نحو 17% في مصر. وقد تراجعت هذه النسبة في الدول العربية من 15% في عام 1990.
- هناك ما نسبته 30% – 60% من السكان يعيشون في المناطق الزراعية (باستثناء ليبيا ولبنان أقل من 20%) ويعتمدون على الزراعة بشكل أو بآخر.

- يتميز القطاع الزراعي بالحماية العالية في الدول العربية، فنسب التعريفة المطبقة فيه MFN أعلى من متوسط التعريفة. كما أن هناك أنواع أخرى من الدعم المباشر (دعم الماء) ودعم الصادرات الذي يخفض أسعار الصادرات الزراعية العربية عالمياً.
- تساهم الدول العربية بأقل من 1% من التجارة العالمية في المنتجات الزراعية.

- معظم صادرات الدول العربية من السلع الزراعية تذهب إلى الدول المتقدمة.
- التعريفة المربوطة على السلع الزراعية في الدول المتقدمة ما زالت مرتفعة (الجدولين (4 و 5). كما أن الاتحاد يوفر مختلف أنواع الدعم للقطاع الزراعي فيه بما فيها دعم الصادرات (تبلغ نسبة الدعم للقطاع الزراعي إلى GDP نحو 1.1%).
- تعتبر الدول العربية (باستثناء المغرب والسودان) مستورد صافي للمنتجات الزراعية كما يظهر في الشكل رقم (1).

Figure (1) MENA Net Agricultural Exports, Average 1998-00

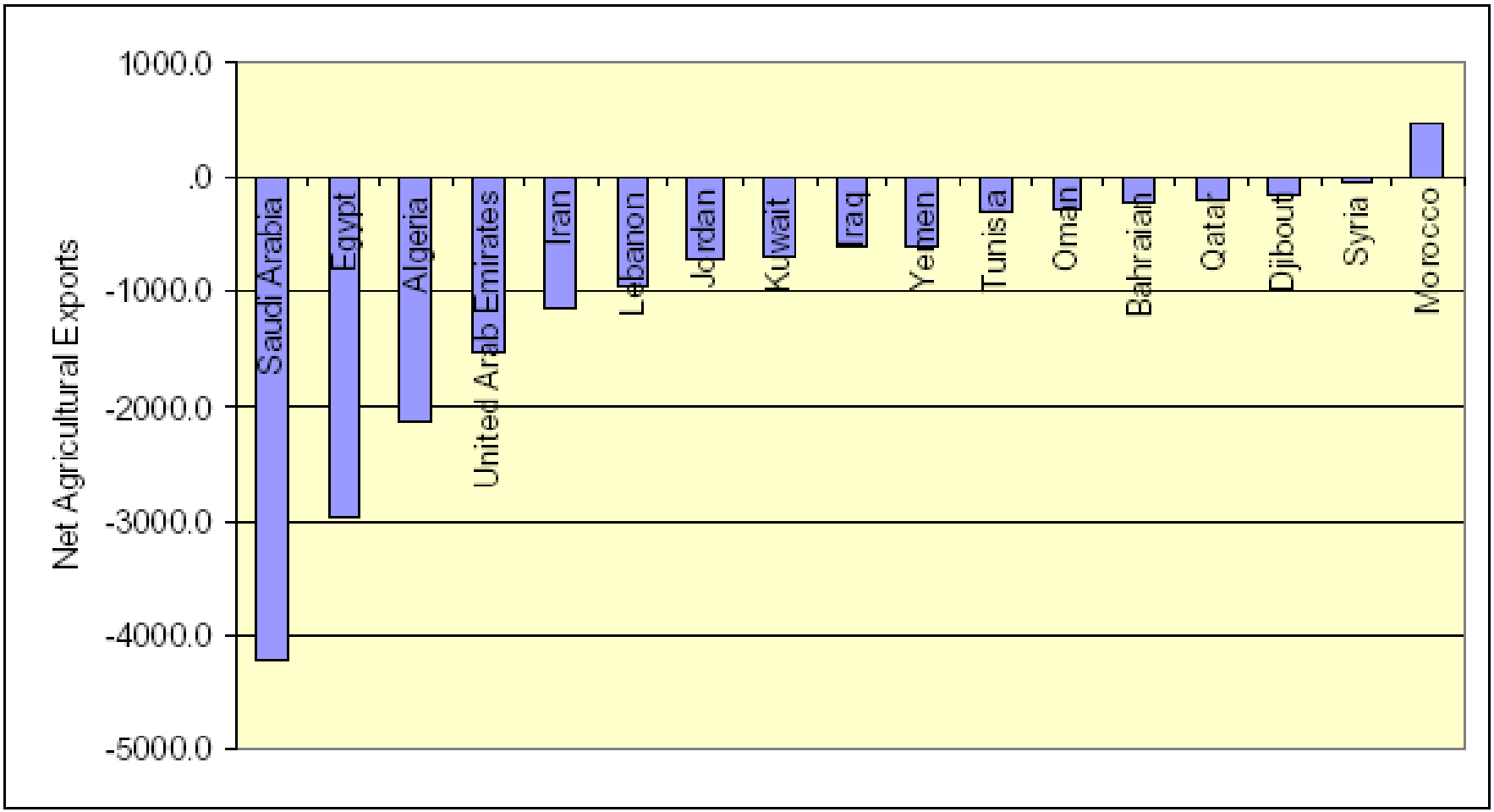

Source: UN COMTRADE database

- إذا ما اعتمدنا مقياس اتجاه التجارة في الزراعة بالاعتماد على مقياس الانفتاح مع الاتجاه $(x-m)/(x+m)$، نجد أن الدول العربية الوحيدة التي كان فيها هذا المؤشر موجباً هي السودان، كما يشير الجدول (6) التالي.

جدول رقم (6) درجة انفتاح القطاع الزراعى فى البلدان العربية

المجموعة	المؤشر (x-m)/(x+m)
1 . السودان، سوريا	≥0
2 . المغرب، تونس، جيبوتي	[-0.4, -0.2]
3 . الأردن، لبنان، مصر، الإمارات ، عُمان	[-0.8, -0.4]
4 . العراق، السعودية، البحرين، قطر، الكويت، الجزائر، ليبيا ، اليمن	[-1.0, -0.8]

- تراوحت مستوردات الدول العربية من المنتجات الزراعية بين 16 بليون و 20 بليون دولار. وأهمها الحبوب والحيوانات الحية والسكر والأرز والزيوت النباتية.
- بالنسبة للأمن الغذائي (نسبة المستوردات إلى إجمالي الاستهلاك) نرى أن WTO قد صنفت مصر، تونس والمغرب على أنها من الدول النامية التي تعتبر مستوردة صافية للغذاء (Net Food Importing Developing Countries –NFIDC). وهي بالتالي تستحق معاملة تفضيلية في عملية تحرير التجارة وتحتاج إلى المساعدة التقنية لتحسين الإنتاجية.

- استخدام مقياس آخر يمثل إجمالي قيمة الواردات من المواد الغذائية كنسبة من الصادرات بما فيها عائدات السياحة مع أخذ نسبة السكان التي تعيش على الزراعة.
- إذا كانت نسبة السكان التي تعيش على الزراعة تفوق ثلث السكان وكانت المستوردات من المواد الغذائية تستحوذ على نحو 8% من الصادرات تصنف الدولة بأنها مستورد صافي للغذاء.

- في هذه الحالة نجد أن كثير من الدول العربية أصبحت قريبة من أن تكون مستورد صافي للغذاء (NFIDC) مثل سوريا والمغرب وتونس وحتى بعض الدول الخليجية تعد قريبة من ذلك (السعودية والإمارات) . الشكل رقم (2) .

Figure (2) Food Imports Cover and Agricultural Population

Source: Data from Diaz-Bonilla and others (2001)

المطلوب من الدول العربية فى الزراعة

- هناك فرق بين حدود التعريفة الجمركية المربوطة على السلع الزراعية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والنسب التعريفية المطبقة ضمن MFN.
- ويظهر هذا جلياً في حالة تونس حيث تبلغ التعريفة المربوطة 90% فيما يبلغ متوسط التعريفة على السلع الزراعية فيها (MFN) حوالي 31.2%.

- وهذه الحالة تنطبق أيضاً على مصر والكويت (الجدولين رقم 7 ، 8) .
- إلا أن معدل التعريفة المربوطة في الدول العربية يعد بالمتوسط أقل من متوسط التعريفة العالمية المربوطة كما يوضح الشكل رقم (3) وذلك بسبب التعريفة المربوطة المتدنية في الدول المصدرة للنفط .

Figure (3) World agricultural tariff averages, by region

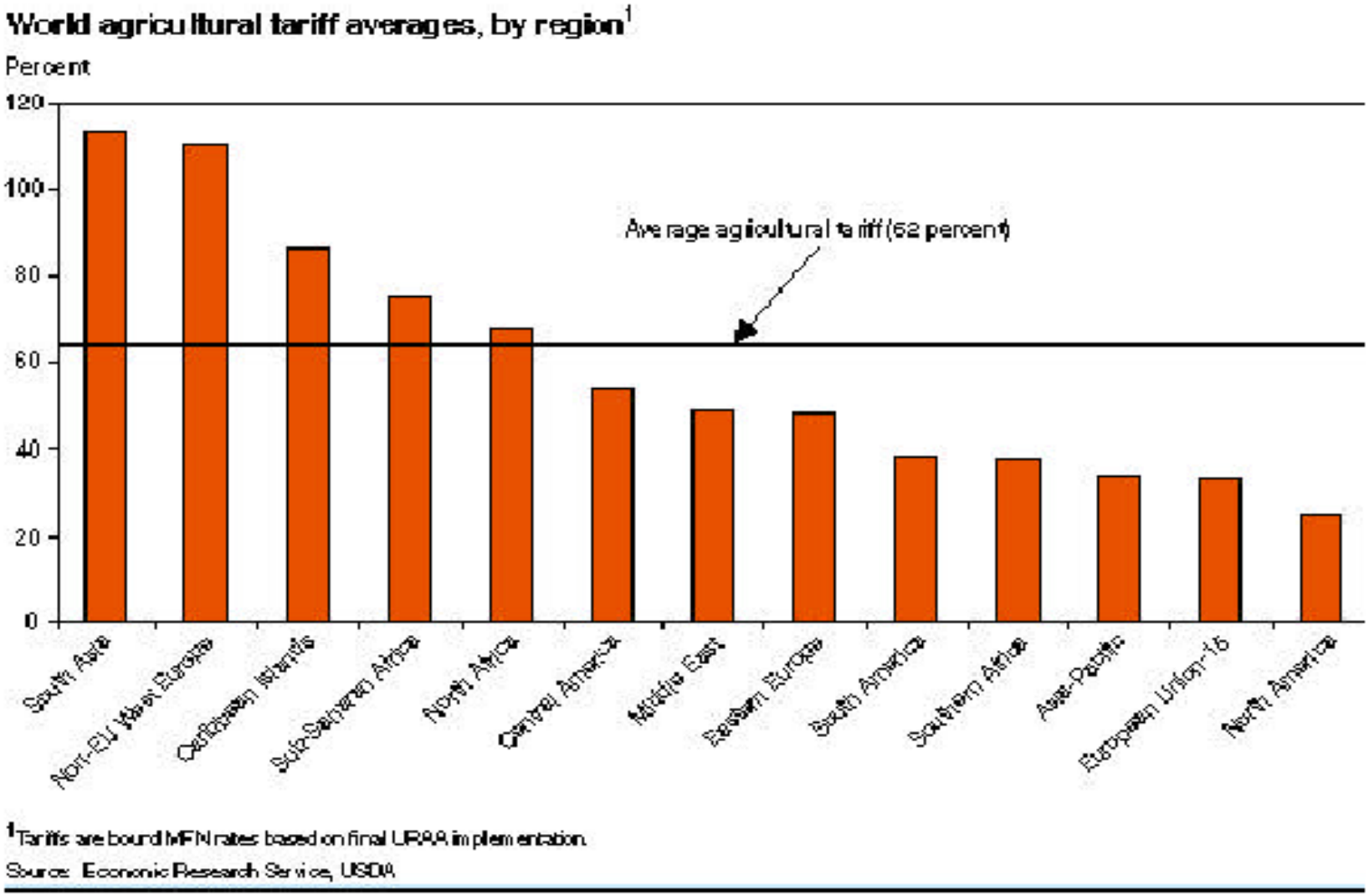

جدول رقم (7) التعريفة المربوطة على السلع الزراعية في الدول العربية الأعضاء فى WTO

الدول الأعضاء	السلع الزراعية (%)
الأردن	35-15
الإمارات العربية المتحدة	40
البحرين	35
تونس	90
عُمان	15-0
قطر	20-12
الكويت	100
مصر	أعلى نسبة 80
موريتانيا	30
المغرب	40

Table (8) Applied Tariff MFN Rates on Agricultural Products

	Morocco 2001	Tunisia 1998	Egypt 1998	Jordan 2001	Lebanon 2001	Oilx 2000
Live animals	112.3	34.2	22.1	5.0	12.2	13.3
Meat and meat preparations	123.3	40.7	32.5	18.5	12.1	16.6
Dairy products and eggs	87.8	26.7	20.5	17.9	20.7	10.4
Fish and fish preparations	49.6	41.0	18.7	22.1	5.0	13.7
Cereals and cereal preparations	50.6	37.7	16.8	13.6	5.4	10.9
Fruit and vegetables	48.3	41.6	28.6	23.8	33.8	19.3
Sugar, sugar preparations and honey	37.4	32.8	22.0	18.0	8.5	15.5
Coffee, tea, cocoa, spices & manufacs. thereof	42.8	38.0	23.2	26.0	7.8	16.6
Feed.-stuff for animals excl. unmilled cereals	30.5	26.6	8.3	7.0	5.0	6.9
Miscellaneous food preparations	45.9	41.3	26.3	23.7	17.0	21.3
Beverages	51.1	42.0	1206.1	134.1	26.5	29.9
Tobacco and tobacco manufactures	23.4	36.0	72.0	49.7	60.0	12.0
Hides, skins and fur skins, undressed	18.7	30.4	17.3	5.5	2.0	18.7
Oil-seeds, oil nuts and oil kernels	41.1	27.3	8.9	16.8	0.3	9.8
Crude rubber including synthetic and reclaimed	24.5	20.0	8.6	7.4	0.0	6.5
Wood, lumber and cork	26.9	21.5	9.2	11.6	0.4	10.3
Pulp and paper	22.0	18.4	5.0	5.0	0.0	4.4
Textile fibres, not manufactured, and waste	6.9	21.0	10.3	3.6	0.2	9.4
Crude animal and vegetable materials, nes	30.4	27.6	14.4	14.4	6.2	11.3
Animal oils and fats	31.9	26.6	20.6	15.5	3.8	13.9
Fixed vegetable oils and fats	30.7	36.9	11.1	17.4	13.6	7.8
Animal and vegetable oils and fats, processed	30.8	24.9	14.0	13.4	3.5	6.1
Memo Items						
All products	***35.7***	***29.9***	***28.1***	***14.9***	***6.3***	***13.5***
Agricultural products, exc. Bev.	***44.5***	***31.2***	***19.7***	***16.1***	***10.5***	***12.0***

Source : Staff estimates based on WITS database
Note: Simple average rates based on 2 digit SITC Revision 1. Agriculture is defined to include sections 0,1,2 and 4, but excluding 27 and 28. Estimates shown for oil exporters (oilx) are the average for Algeria, Libya, Oman, Iran and Saudi Arabia

أثر تحرير التجارة فى السلع الزراعية على الدول العربية

- تشير الدراسات أن تحرير التجارة في السلع الزراعية سوف يؤدي إلى زيادة الرفاه العالمي بمقدار 250 بليون دولار وهذا أكثر من تحرير التجارة في باقي السلع الأخرى وتحصل الدول النامية منها على نحو 60% (شكل رقم (4)).
- تشير الدراسات Burfisher (2001) أن عمليات تحرير التجارة في الزراعة وإلغاء الدعم المحلي ودعم الصادرات سوف تزيد أسعار المواد الزراعية بنسبة 12%.

Figure (4) Welfare gains from agricultural liberalization dominates among merchandise trade (incremental income in 2015 compared to 1997 in 1997 US$ billion

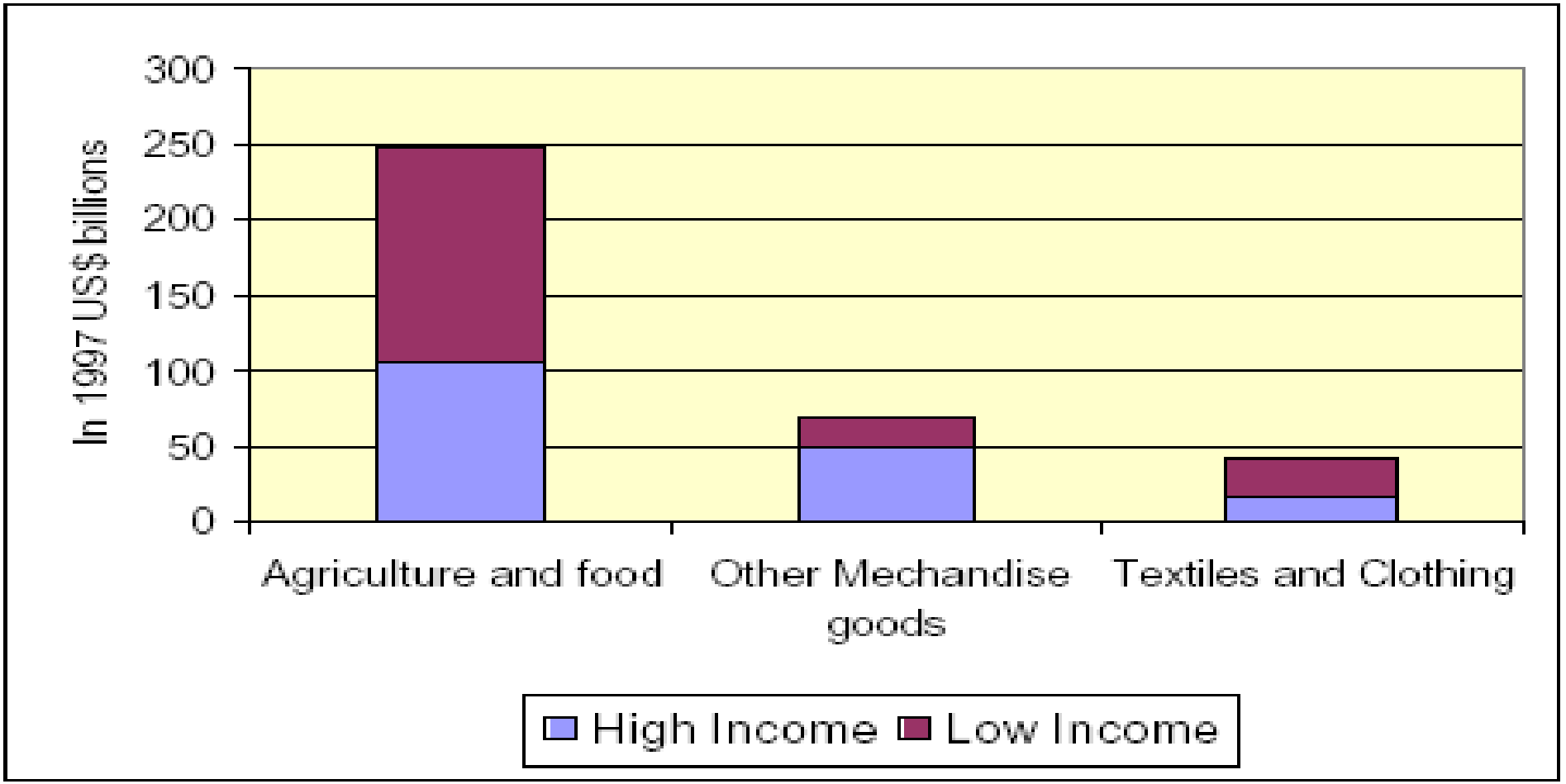

Source: World Bank (2002)

- الدول العربية تعتبر مستوردة صافية:
  - السكر: متوقع أن يرتفع سعره 16.4% بفعل التحرير.
  - الزيوت النباتية: متوقع أن يرتفع سعرها بنسبة 11.2% بفعل التحرير.
  - الحبوب: متوقع أن يرتفع سعرها 16.5% بفعل التحرير.

- فيما تصدر الدول العربية الخضار والفواكه وهذه من المتوقع أن يرتفع سعرها بنسبة 8.3% .
- بمعنى أن شروط التبادل التجاري Terms of Trade للدول العربية سوف تسوء . وتراجع شروط التبادل التجاري (زيادة أسعار المستوردات بالنسبة للصادرات) سوف يقلل من رفاه المستهلك. هذا بافتراض بقاء التشوهات على حالها .
- الشكل رقم (5) يظهر خسائر الدول العربية في قطاع الزراعة والتي تبلغ نحو 3 بليون دولار أمريكي (Adverson and others, 2002) .

Figure (5) MENA loses income under full Agricultural Liberalization

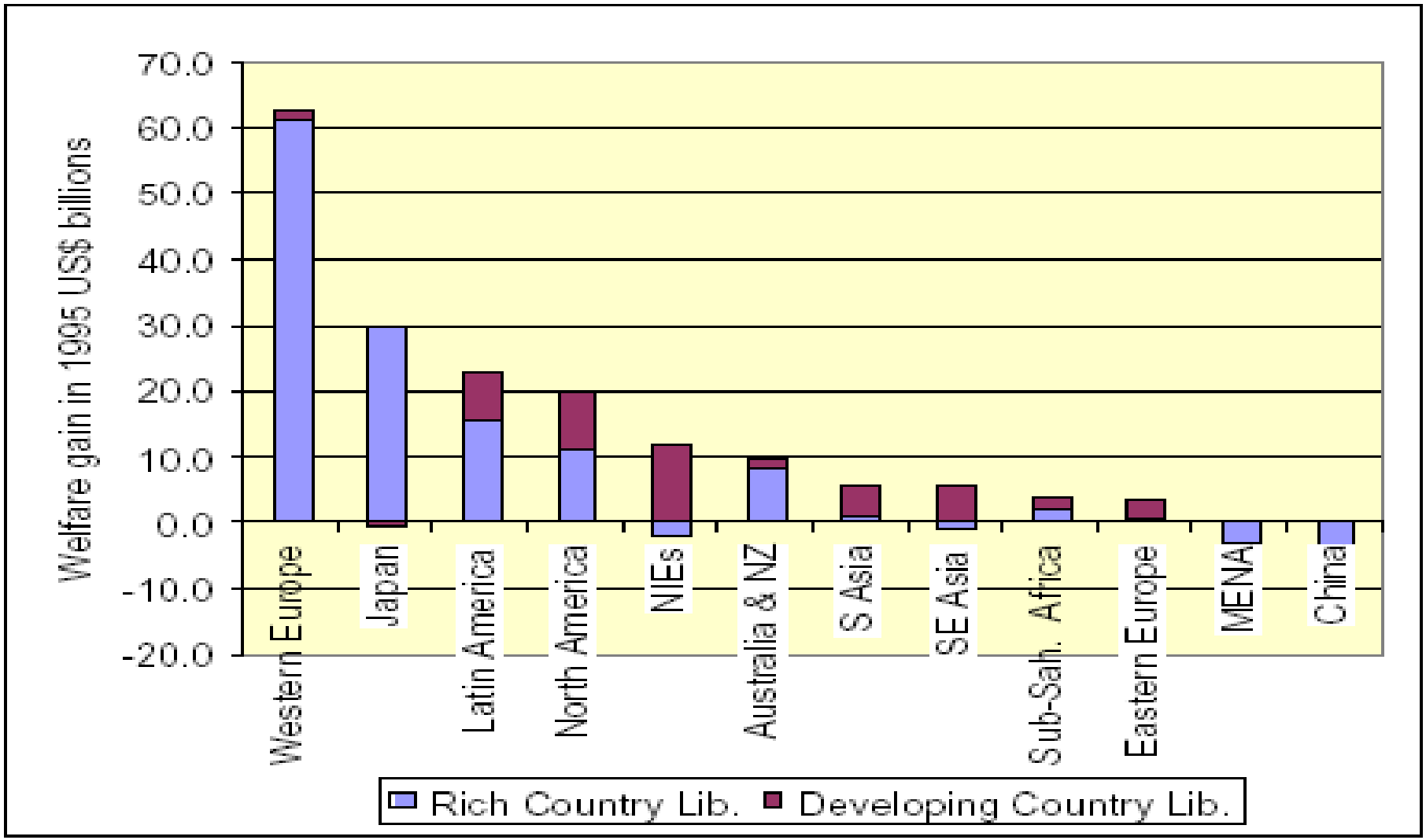

- بشكل عام يجب على الدول العربية أن تعمل على إزالة التشوهات التي يسببها الدعم المحلي من خلال برامج إصلاح هيكلي للقطاع الزراعي حتى تستفيد من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- إن إزالة دعم الصادرات سيبقى له آثاراً سلبية بكل الأحوال إلا أن إزالة التشوهات الناجمة عن دعم قطاع الحبوب سوف يؤدي إلى التحول إلى زراعة المنتجات الزراعية ذات الجدوى الاقتصادية مثل الخضروات والفواكه التي لا تحتاج إلى عمليات الري الكثيفة ولا تحتاج إلى الدعم.
- كما أن تخفيض الرسوم الجمركية العالية على المنتجات الزراعية سوف يسهم في تقليل التشوهات مما قد يعوض الخسائر من دعم الصادرات.

Figure (6) Welfare effects of removing agricultural trade distortions on MENA changes in millions of US$ per year in 1997 constant prices)

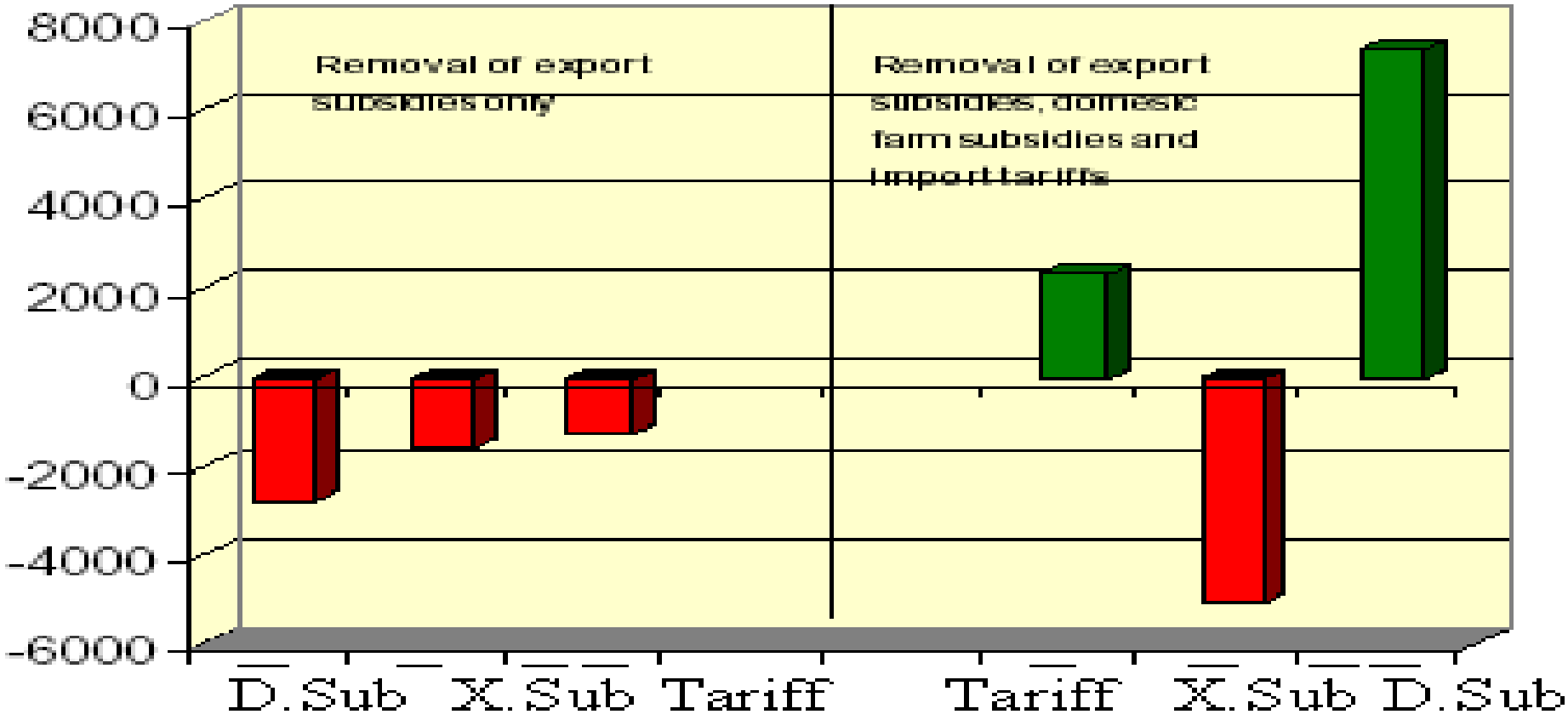

Source: Elbehri and Leetma (2002)

- في دراسة Nabil Chaherli and Moataz El-Said (2000) حول تأثير تحرير قطاع الزراعة ضمن WTO على مجموعة من البلدان العربية ضمن ما يعرف بنماذج المحاكاة للأسواق المحددة على الحبوب والحيوانات الحية Multi-Market Simulations وجدوا بأن التأثير على الدول العربية مختلف وفقاً للخصائص الاقتصادية للقطاع الزراعي لكل دولة وبالتالي كل دولة تحتاج أن تتبع إجراءات مختلفة للحد من الآثار السلبية أو تعزيز الآثار الإيجابية.

- ملخص الدراسة التي أجريت على الأردن وتونس والمغرب والعراق كما يلي:

	الأردن	تونس	العراق	المغرب
الدخل للمزارع الذي يعتمد على الأمطار (Δ%)	-8.8	-9.1	3.0	1.3
ميزانية الحكومة	-	+	+	-
الميزان التجاري للسلع الزراعية	+	+	+	-
البيئة (الضغط على الموارد الطبيعية)	+	+	-	-

الخلاصة

- كدول مستوردة للغذاء، وعلى فرض بقاء التشوهات التي يعاني منها القطاع الزراعي فإن الدول العربية سوف تعاني من خسائر كبيرة جراء ارتفاع أسعار المواد الزراعية وهذه الخسائر سوف تطال الفئات محدودة الدخل.
- يجب على الدول العربية أن تعلن نفسها كدول نامية صافية الاستيراد للغذاء NFIDC ويجب أن تنصب مفاوضاتها لطلب معاملة تفضيلية وتعويضات في هذا المجال.
- إذا استطاعت الدول العربية إزالة التشوهات في القطاع الزراعي كثير من الخسائر سوف تصبح أرباح وسوف يساهم ذلك في زيادة صادرات الخضار والفواكه التي لا تحتاج إلى كثير من الماء. كما أن هناك بعض المكاسب الأخرى سوف تتحقق من استخدام المياه بشكل فعّال.

المنسوجات

- بدأت الدول المستوردة للمنسوجات والملابس بمحاولة الحد من قدرة اختراق الدول المصدرة للمنسوجات لأسواقها منذ عام 1962 وهو العام الذي أصبحت فيه اليابان المصدر الأول للملابس في العالم.
- بدأت الدول المتقدمة بوضع قيود كمية على المستوردات من الألبسة والمنسوجات:
  - الاتفاقية طويلة الأمد (1963-1974) Long-Term Agreement.
  - اتفاقية الألياف المتعددة (1974-1994) Multi-Fiber Agreement (MFA).
  - اتفاقية المنسوجات والملابس (1995-2004) Agreement on Textile and Clothing (ATC).

- بلغت صادرات العالم من المنسوجات والملابس في عام 2000 نحو 356 بليون دولار أو ما نسبته 6% من إجمالي الصادرات العالمية.
- تساهم الصادرات من المنسوجات بنسبة 5.6% من مجمل صادرات الدول العربية لعام 2002.
- الشكل رقم (7) يوضح تطور حصة الدول العربية من الأسواق العالمية في المنسوجات والملابس.

Figure (7) Arab Countries World Market Share in Textile and Clothing

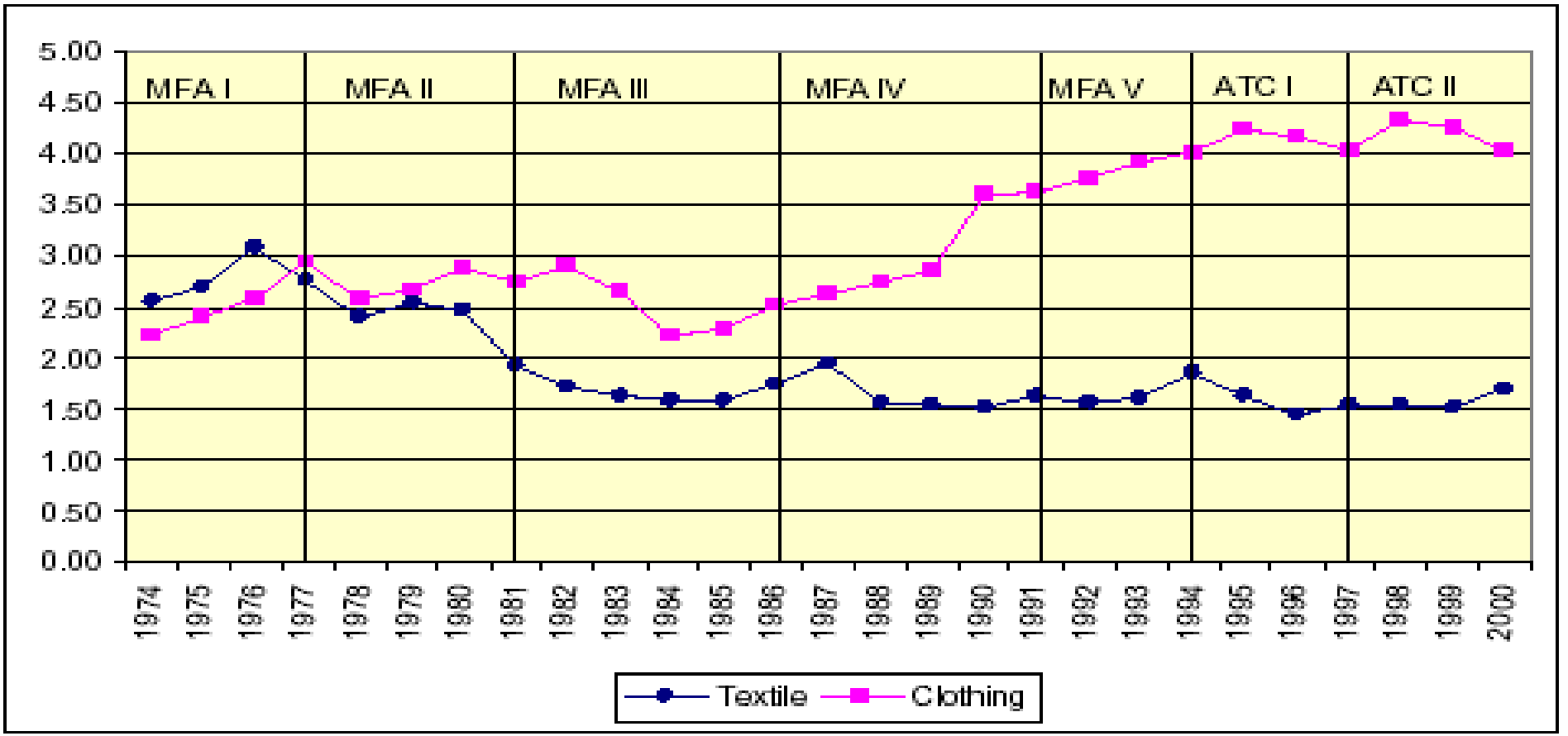

Source: Dasgupta and Others (2002), The Post Doha Agenda: Issues and Implications For MENA Region.
Note: MFA I: 1974-77,MFA II:1978-81, MFA III:1982-86, MFA IV: 1987-91, MFA V: 1991-94, ATC I, 1995-97, and ATC II 1998-2004.

- كما يشير الشكل إلى أن الدول العربية استطاعت أن تزيد حصتها في الصادرات العالمية في الملابس من 2.5% في عام 1986 إلى 4% مما يعني أهمية صناعة الملابس بالنسبة للدول العربية.
- جاءت هذه الزيادة بسبب زيادة حصص كل من تونس، المغرب، الإمارات العربية ومصر في الأسواق العالمية.
- بالرغم من هذه الزيادة، إلا أن حجم الصادرات العربية ما زال قليلاً فالصادرات من الملابس والمنسوجات إلى الدول المتقدمة من الدول العربية مجتمعة تعادل تقريباً صادرات تركيا لوحدها.

- تتجه صادرات الدول العربية من المنسوجات إلى دول الاتحاد الأوروبي. إلا أن دول الخليج والأردن تتجه صادراتها بشكل أكبر إلى الولايات المتحدة. في حين أن مصر توجه صادراتها إلى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بنسب متقاربة في بعض الأحيان.

أهمية قطاع المنسوجات فى الدول العربية

أهمية قطاع المنسوجات في التوظيف:

- يوظف قطاع المنسوجات والملابس ما بين 10% من القوى العاملة كما في الأردن و 41% كما في تونس.

Figure (8)
The Ratio of Employment In the Textile and Clothing Industry in Some Selected Arab Countries

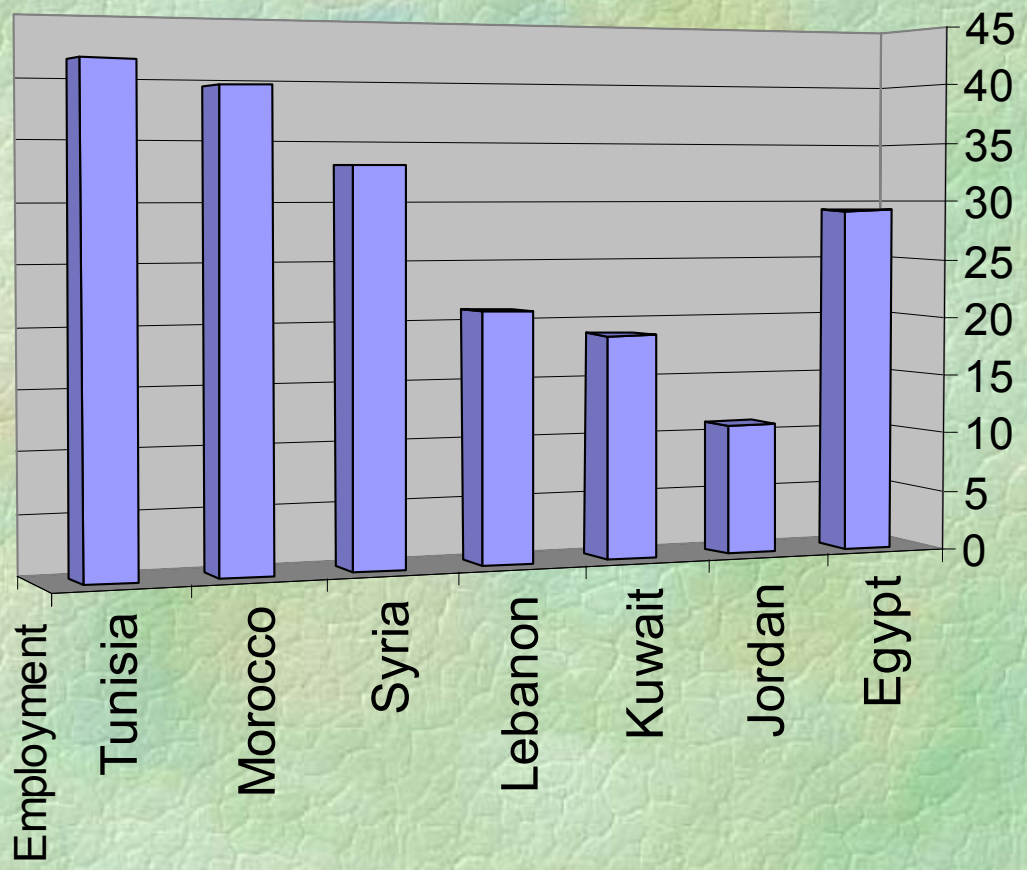

أهمية قطاع المنسوجات في الناتج المحلي الإجمالي:

- تصل مساهمة قطاع المنسوجات والملابس إلى نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بينما تنخفض هذه النسبة في الأردن إلى 5%.

Figure (9)
The Share of Textile and Clothing in the Value Added in Some Selected Arab Countriesutput

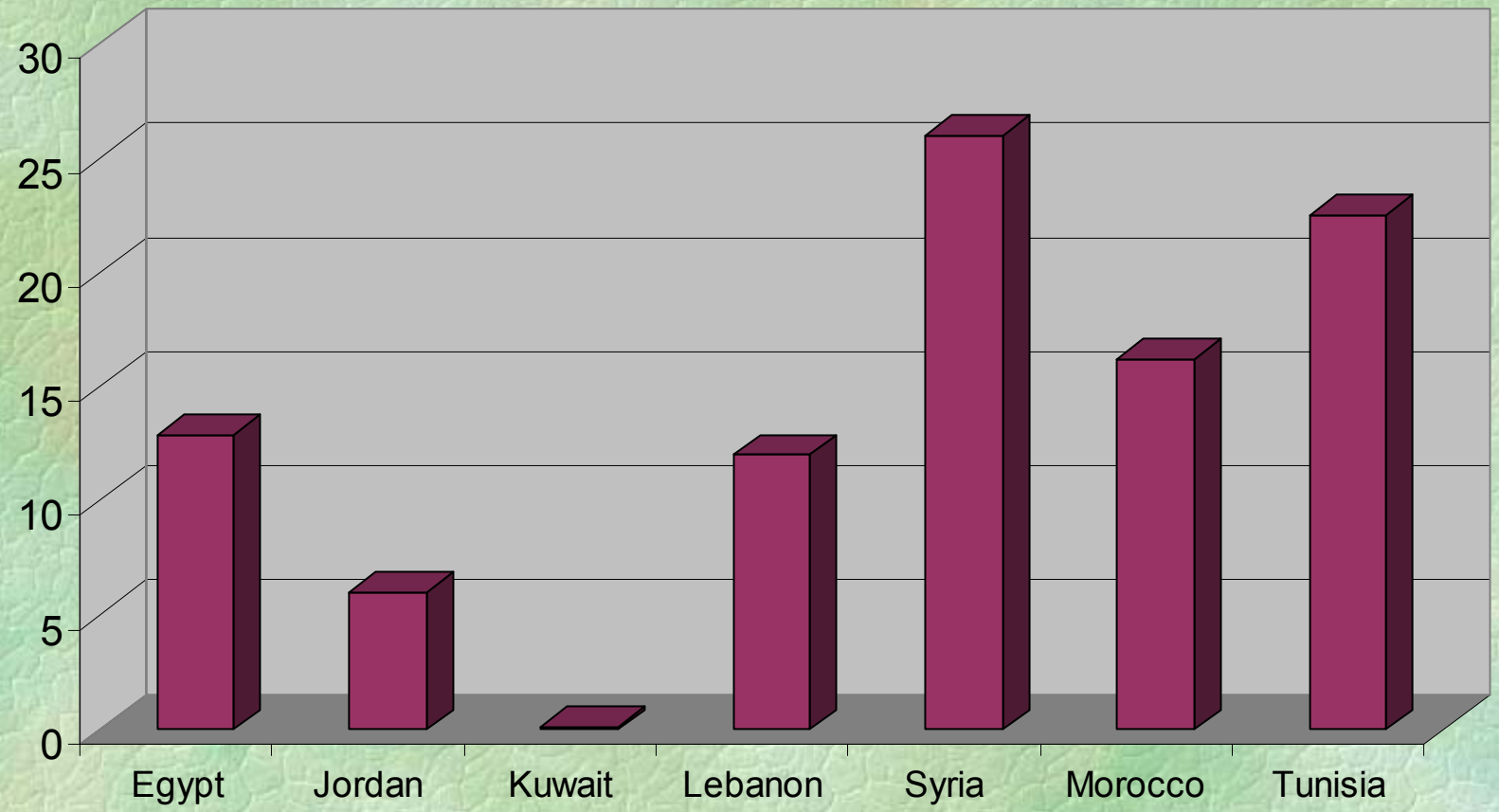

أهمية قطاع المنسوجات في الصادرات للدول العربية:

- تعتبر تونس أكبر الدول العربية في اعتماد صادراتها على المنسوجات والملابس. فصادرات المنسوجات والملابس تستحوذ على نحو نصف الصادرات السلعية التونسية.

Figure (10)
The Importance of Textile and Clothing Exports to Total Exports in Some Selected Arabic Countries

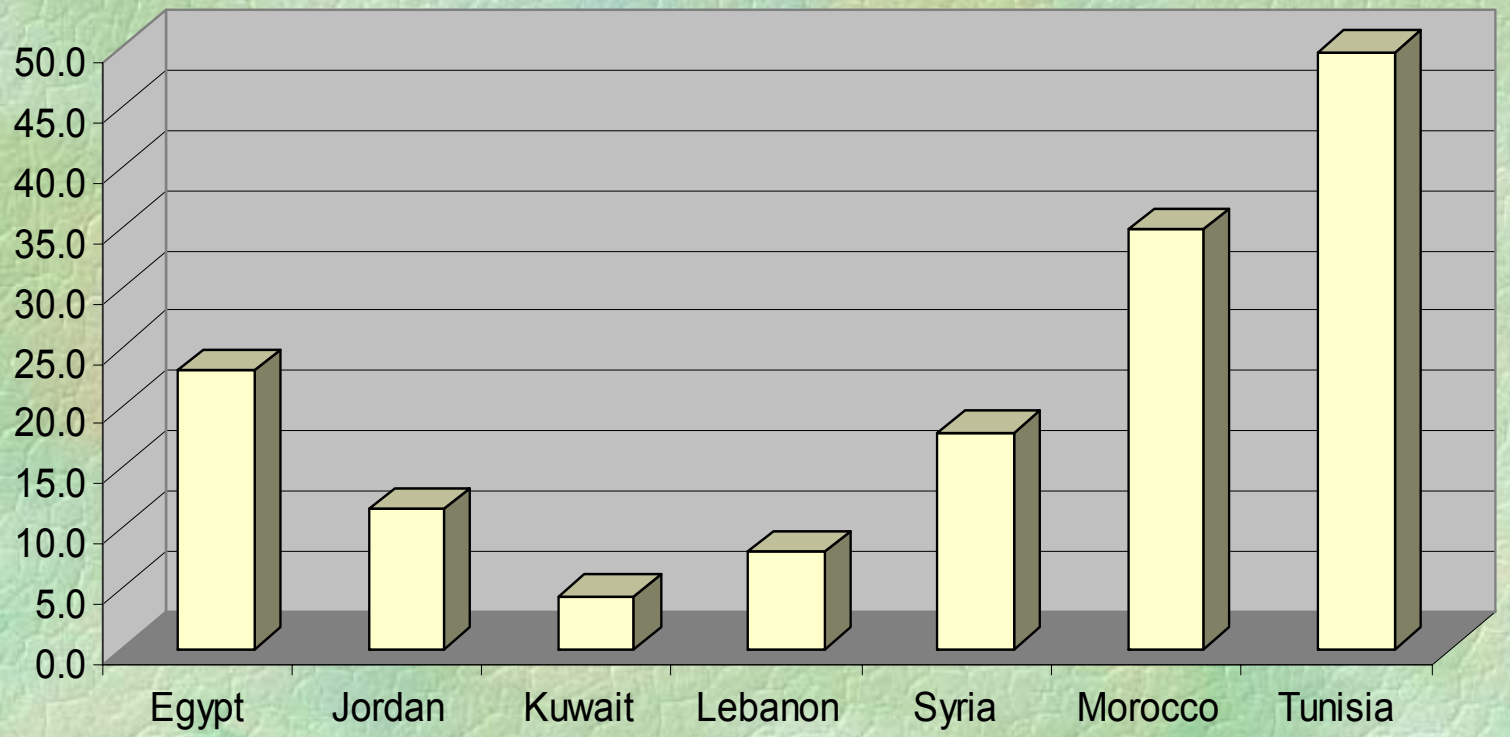

تنافسية الدول العربية فى تصدير المنسوجات والملابس

السؤال:

- هل تستطيع الدول العربية المحافظة على حصتها في الصادرات العالمية بعد أن انتهى العمل في اتفاقية MFA في مطلع العام الحالي 2005؟
- هل يمكن أن تخسر الدول العربية حصتها من الصادرات لصالح الدول الآسيوية باعتبار أن تكلفة الإنتاج في الدول الآسيوية بسبب ارتفاع مستوى الأجور في الدول العربية مقارنة بدول آسيا؟
- هل انضمام مجموعة دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي سوف يؤثر سلباً على حصة الدول العربية في الأسواق الأوروبية؟

- الجدول رقم (9) يبين أكبر 20 مصدّر للملابس للسوق الأوروبية خلال الفترة 1984 (المراحل الأولى) لـ MFA، وعام 1995 (السنة الأولى لتطبيق ATC)، و 2000 أي بعد توسيع نظام الحصص في ATC.

Table (9) Top 20 Exporters of Clothes to EU

Rank	1984	1995	2000
1	Hong Kong, Chin	China	China
2	Korea, Rep.	Turkey	Turkey
3	Yugoslavia, FR	Hong Kong, Chin	Hong Kong, Chin
4	Turkey	India	Tunisia
5	China	Tunisia	Romania
6	Taiwan	Poland	India
7	Tunisia	Morocco	Bangladesh
8	India	Bangladesh	Morocco
9	Romania	Indonesia	Indonesia
10	Macao	Romania	Poland
11	Morocco	Hungary	Thailand
12	Hungary	Pakistan	Hungary
13	Israel	Thailand	Korea, Rep.
14	Switzerland	United States	Pakistan
15	Poland	Malaysia	Sri Lanka
16	United States	Korea, Rep.	Vietnam
17	Thailand	Sri Lanka	Malaysia
18	Philippines	Czech Republic	Mauritius
19	Malta	Slovenia	Taiwan
20	Czechoslovakia	Mauritius	Bulgaria

Source: Dasgupta D. and Others (2002) The Post Doha Agenda Issues and Implications For The MENA Countries

- الجدول يشير إلى أن المغرب وتونس هما الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتان تدخلان قائمة أكبر 20 مصدر للألبسة إلى الاتحاد الأوروبي.
- تونس استطاعت تجاوز الهند في السوق الأوروبي، في حين أن المغرب حسّنت أيضاً من موقعها إلا أنها تراجعت في الترتيب لتحل مكانها بنغلاديش في المركز السابع.

- بشكل عام تتمتع الدول العربية (وخصوصاً تونس والمغرب) بميزة القرب من دول الاتحاد الأوروبي.
- مستقبل حصة هذه الدول في الاتحاد الأوروبي بعد أن انتهى العمل بـ MFA يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة نظم النقل والشحن والتخزين والاتصالات.
- وفي هذه المجالات تعد المنطقة العربية الأقل انفتاحاً في العالم.
- إذا لم يتم العمل على الإسراع في الانفتاح في قطاع النقل والاتصالات فإن تجارة الدول العربية من المنسوجات والملابس سوف تتأثر.

- بالنظر إلى تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنسوجات ممثلة بأجر العمال باعتبار أن صناعة الألبسة هي صناعة كثيفة رأس المال، نرى أن تكلفة الإنتاج في الدول العربية تفوق مثيلاتها في آسيا (الصين، الهند، بنغلاديش، ماليزيا، تايلاند وأندونيسيا) إلا أنها أقل من دول شرق أوروبا (تركيا، هنغاريا وبولندا). إلا أنها بشكل عام تعتبر منافسة.

Figure (11) Labor Cost in Apparel Industry (US $/Hour)

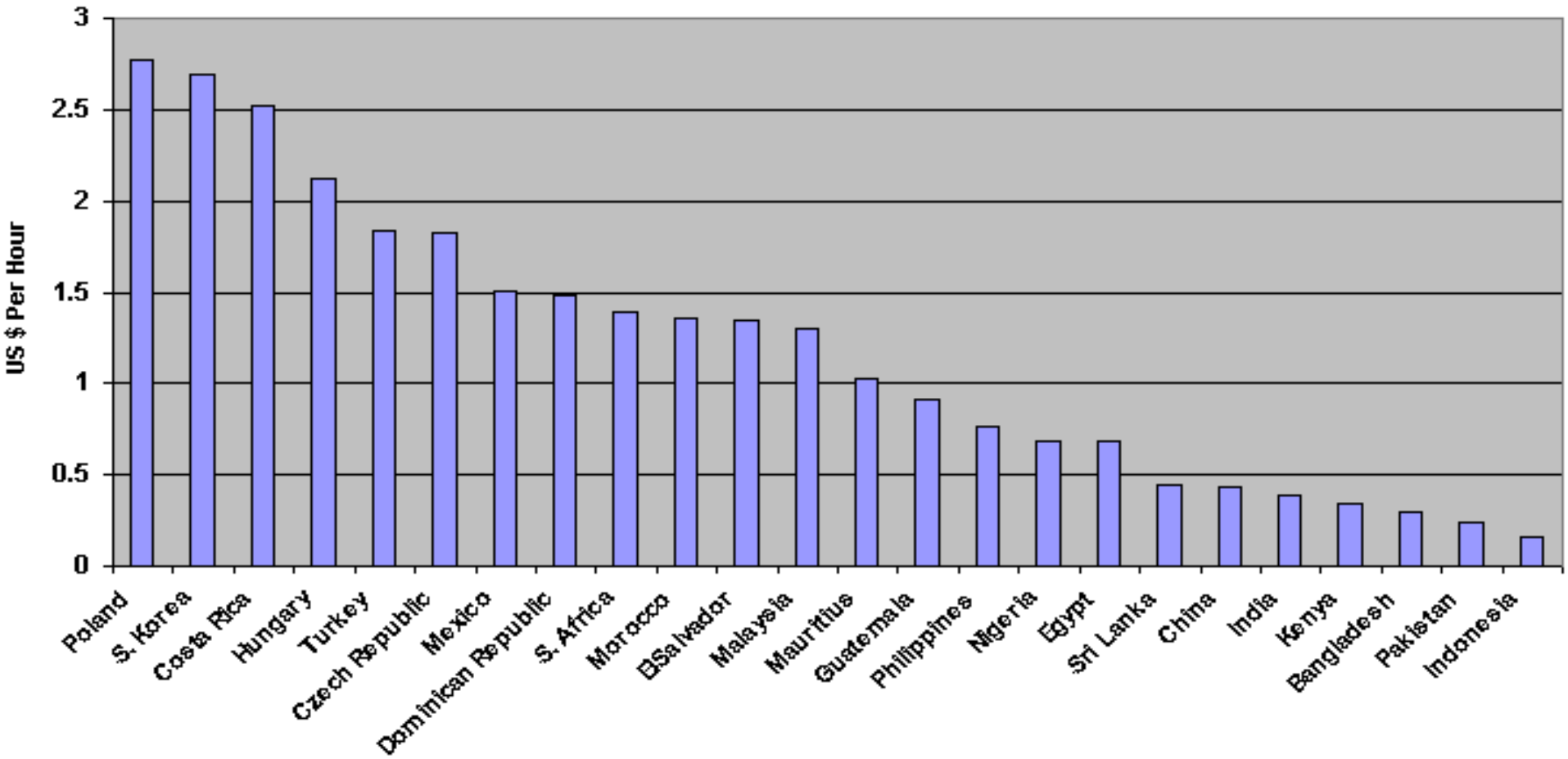

Figure (12) Labor Cost in Textile Industry (US $/Hour)

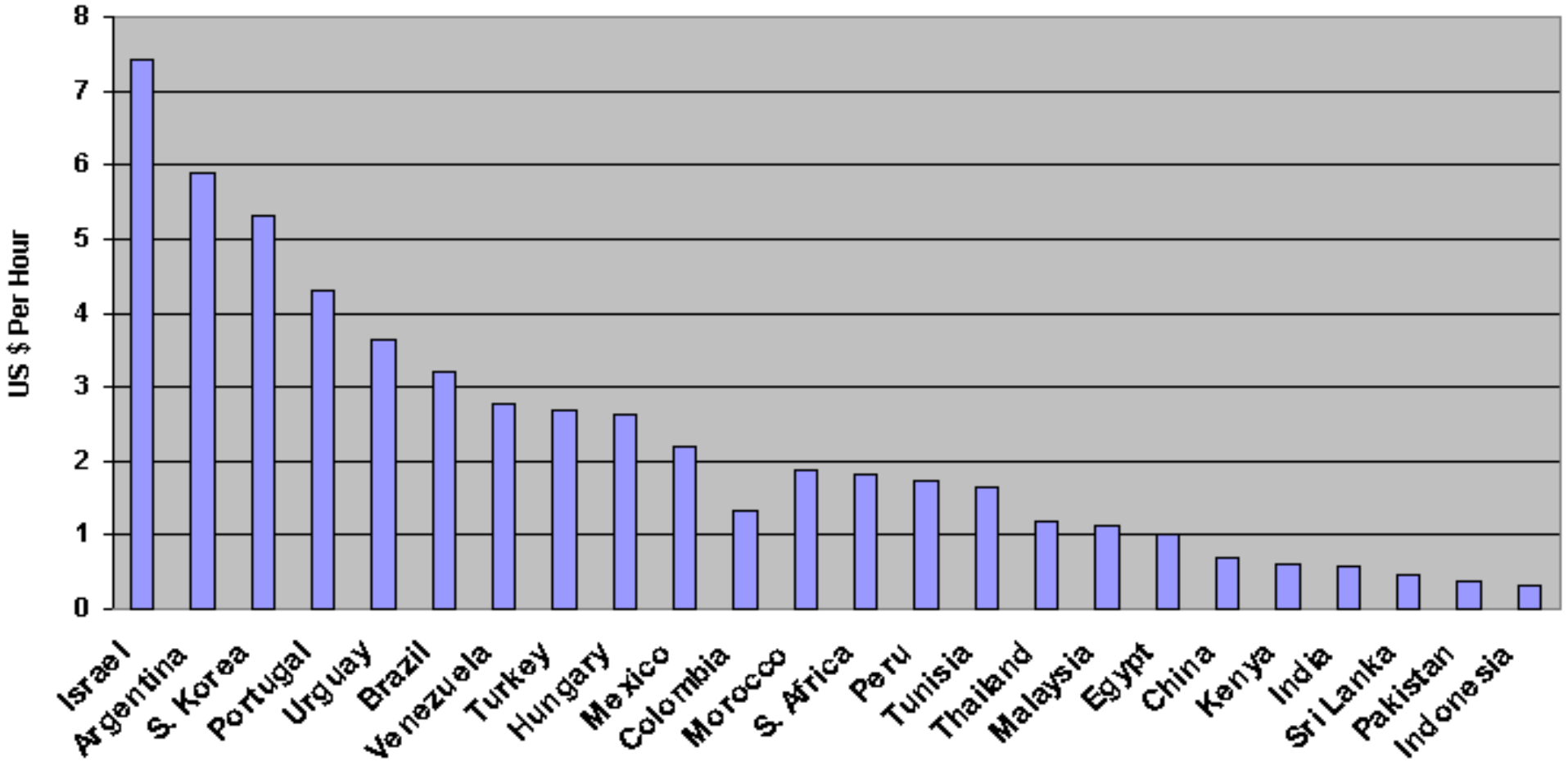

- ارتفعت الأجور في مصر بنسبة 9% خلال الفترة 1995-2000 وذلك أكثر من الدول الآسيوية، في حين أن الأجور في تونس قد انخفضت من 2.81$ إلى 1.65$ بفعل تخفيض سعر صرف العملة في تونس.

الآثار المحتملة لانتهاء العمل بـ MFA

- في مطلع العام 2005 تم وقف العمل باتفاقية MFA وبالتالي تم إزالة كافة الحصص ولكن بقيت التعريفة الجمركية على حالها.
- معظم الدول العربية تتمتع بقربها من الدول المستوردة.
- الدول العربية لا تخضع لنظام الحصص في دول الاتحاد الأوروبي، باستثناء مصر التي تخضع لنظام الحصص في الأقمشة في الاتحاد الأوروبي.
- دول الخليج العربي التي تصدّر لأمريكا تخضع لنظام الحصص فيها Kكما أن مصر تخضع في ثلاثة أنواع من المنتجات النسيجية وعلى كل الأحوال فإن استغلال الحصص كان محدودا لهذه الدول. الجدول رقم (10) يظهر مدى استغلال الحصص الممنوحة لهذه الدول.

Table (10) Quota Utilization for Some of the Arab Countries

	UAE	Oman	Egypt	Qatar	Bahrain	Kuwait
Duck Fabric	7.6					
Cheese cloth / cotton sheeting	38.3					
Cotton twill fabric	10.6					
Cotton sateen fabric	49.4					
Other M/B coats cotton/ MMF	89.6	30.2				
W/G coats cotton/MMF/silk	96.6	8.6				
Dresses cotton/MMF	51.5					
Knit shirts M/B, W/G, cotton	79.5	64.9	68.3		54.0	
Sub-sector of above	100.0					
M/B shirts cotton / Not Knit	100.0	54.4	38.6	38.0	17.9	23.6
W/G coats cotton/MMF/silk	61.7	39.6		36.0		0.6
Skirts cotton/ MMF	90.3					
Cotton Trousers M/B, W/G	100.0	81.5		91.2		
Sub-sector of above	100.0					
Nightwear Cotton/MMF	95.3					
Cotton Underwear	38.2					
Cotton Terry Towels	64.4					
Other Cotton mnf.	81.1					
Sub-sector of above	34.9		46.9			
Knit shirts M/B, W/G, MMF	99.6					
Trousers/slacks M/B, W/G, MMF	89.8	42.2				
Trouser/breeches/shirts	25.3					

- الدول العربية بشكل عام تمتلك ميزة تفضيلية في الأسواق الأوروبية والأمريكية. فهي تخضع لرسوم جمركية قليلة (MFN) تتراوح بين 3.5%-12.4% في دول الاتحاد الأوروبي، و4.4%-13.5% في أمريكا وذلك وفقاً لدرجة التصنيع. في حين أن الدول الآسيوية تخضع لقمم تعريفة على منتجاتها.
- الدول العربية التي أنشأت مناطق صناعية مؤهلة QIZ (الأردن ومصر) معفية من الرسوم الجمركية ومن الحصص في السوق الأمريكي.

- نظام الحصص (Quota) يمثل ضريبة إضافية بالنسبة للدول التي تستغل كامل حصتها . ومع زوال هذه الحصص فإن ذلك يعني أن هذه (الضريبة المكافئة) ستزول. والصحيح أن هذه الضريبة المكافئة المتأتية من نظام الحصص تعتبر عالية نوعاً ما .

الضريبة المكافئة على الصادرات الناجمة عن نظام الحصص

	US	EU
• الصين		
– منسوجات	%6	-
– ملابس	%12	-
• هونج كونج	%31	%13
• الهند		
– قطن	%39	%17
– أقمشة	%16	%23

- أثر انتهاء العمل بنظام الحصص سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار المنسوجات والملابس في دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا التي تعتبر السوق الرئيسي للصادرات من الدول العربية.
- معظم الدول العربية المصدرة للمنسوجات تدخل في اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مثل الشراكة الأوروبية أو المناطق الصناعية المؤهلة، فغالباً يكون التأثير عليها قليل.
- سوريا ومصر من الدول التي من الممكن أن تستفيد لأنها تنتج القطن محلياً وتصدّره مصنّعاً إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

- المغرب ومصر من المتوقع أن تحافظ على تجارتها من السجاد باعتبار أنها متميزة.
- من المتوقع أنٍ يفيد انخفاض أسعار الملابس بشكل عام الدول العربية باعتبارها دولاً مستوردة للملابس.
- إحدى الدراسات (Daio and Somvaru 2001) أشارت إلى أن توسيع تجارة الملابس والمنسوجات من الحصص سوف يؤدي إلى زيادة الرفاه العالمي بمقدار 88 بليون دولار أو ما يعادل 38% من الاستهلاك العالمي من الملابس.

- كما تشير الدراسة أنه في المدى القصير أن دول آسيا ودول الشرق الأوسط سوف تزيد من حصتها في الصادرات العالمية من المنسوجات على حساب الدول الأخرى.

تحرير التجارة فى الخدمات

- تساهم التجارة في الخدمات بنحو 22% من إجمالي التجارة الدولية.
- تشير الدراسات إن الفائدة التي ستجنيها الدول النامية من تحرير التجارة في الخدمات تعادل تقريبا 6 أضعاف ما ستحصل عليه الدول النامية من التجارة في السلع.
- إن الفائدة المتأتية من تحرير التجارة في أي من قطاعات الخدمات (النقل، الخدمات المالية، الاتصالات، والخدمات الأخرى تفوق ما ستحصل عليه الدول النامية من تحرير التجارة في السلع (الشكل رقم (13)).
- إن معظم هذه الفائدة يأتي من تحسين نوعية الخدمات وتخفيض تكلفتها. حيث أن خدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية تعتبر أساسية في زيادة الترابط العالمي وتحسين شبكات الإنتاج.

Figure (13) Static Welfare Gains from Services Liberalization (in 1997 US$ billion, for 2015)

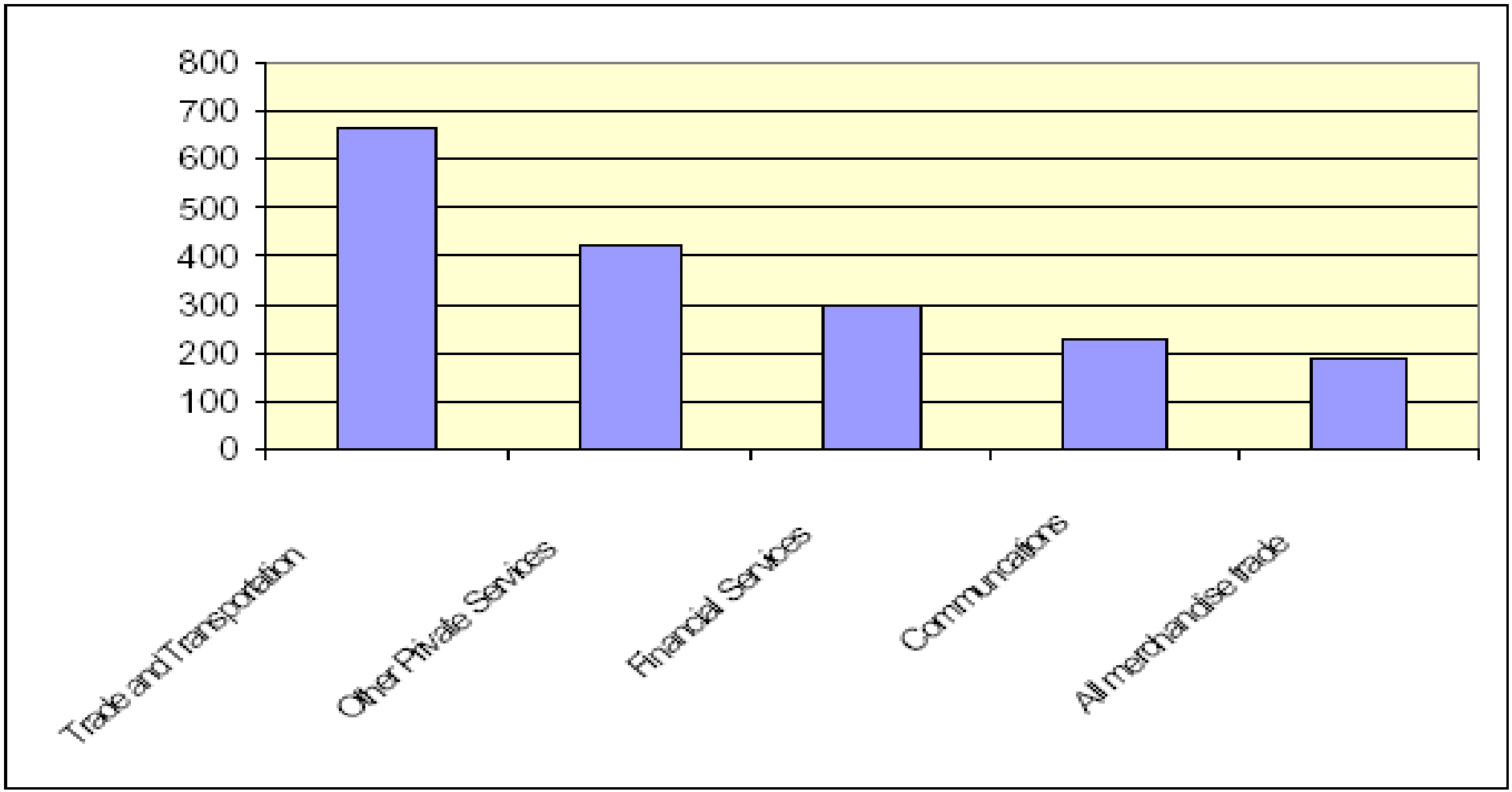

Source: World Bank (2002)

هيكل الصادرات والمستوردات الخدمية

Figure (14)
The Structure of Service Exports in The Arab Countries

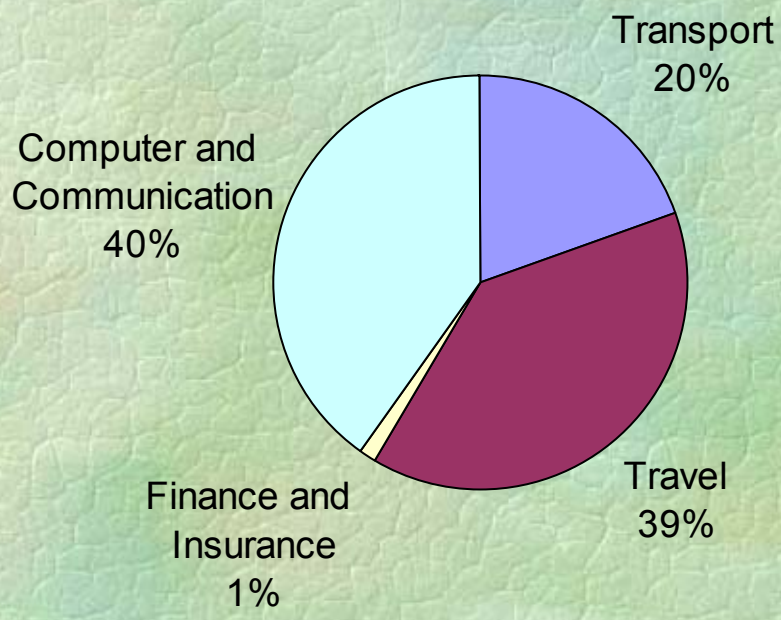

Figure (15)
Structure of Service Imports of The Arab Countries

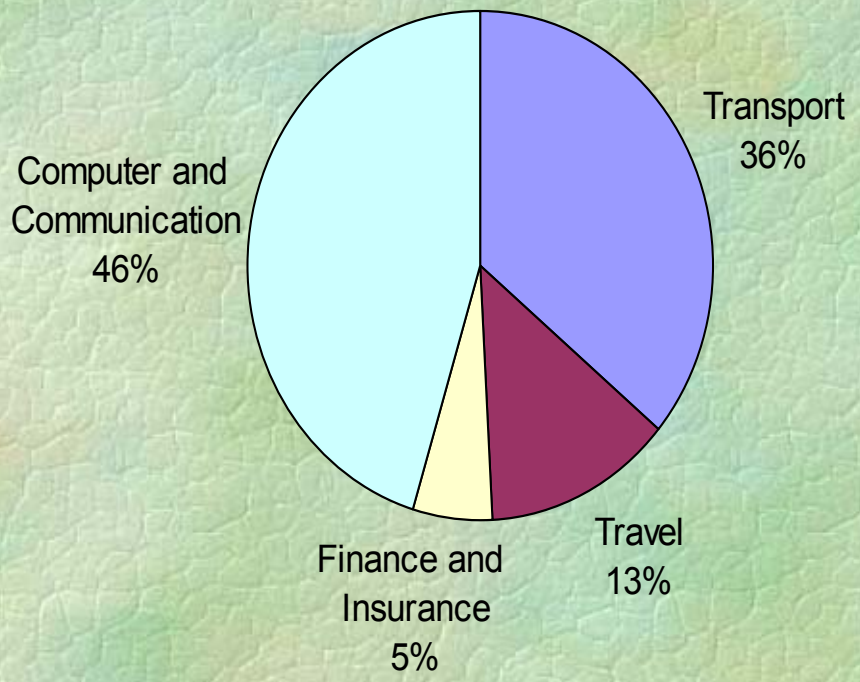

Figure (16)
Service Exports and Imports

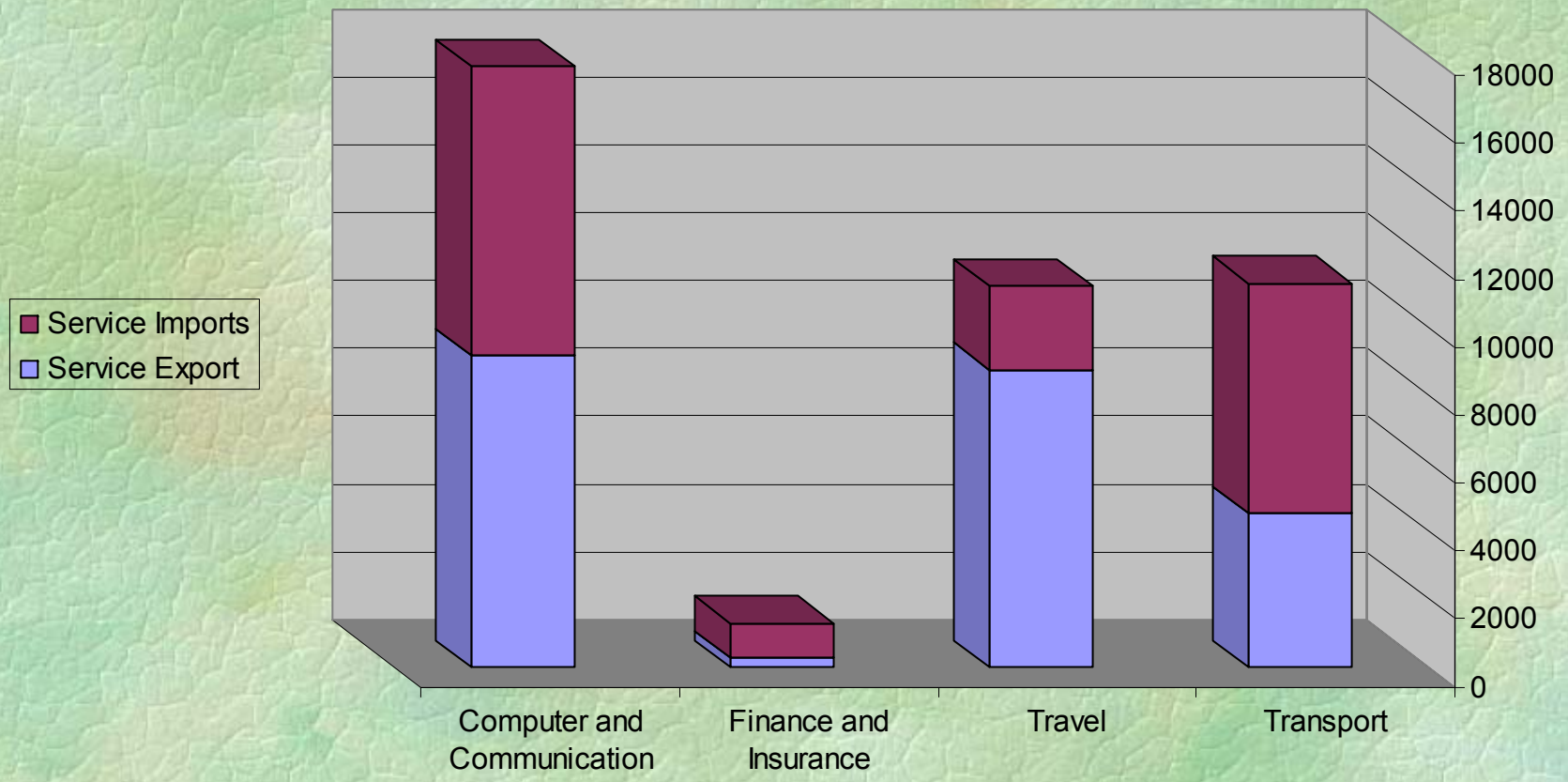

درجة انفتاح قطاع الخدمات فى الدول العربية

- يبلغ متوسط درجة الانفتاح في قطاع الخدمات في الدول العربية مقاساً بنسبة مجموع جانبي الدائن والمدين في حساب الخدمات مقسوماً إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 23%. وهذا يقل بشكل عام عن درجة انفتاح الاقتصاد مقاساً بالتجارة السلعية.
- تتفاوت النسبة في درجة الانفتاح في قطاع الخدمات حيث تصل إلى أكثر من 45% في كل من الأردن ولبنان وتقل إلى 3% في الجزائر. والجدول رقم (11) يبين نسبة الانفتاح في تجارة الخدمات في بعض الدول العربية.

جدول رقم (11) مؤشر انفتاح قطاع الخدمات فى بعض الدول العربية

الدولة	مؤشر الانفتاح
الأردن	%46
البحرين	%40
تونس	%19
الجزائر	%3
مصر	%21
المغرب	%13
السعودية	%20
الكويت	%23

ملاحظة: مؤشر الانفتاح= (دائن الخدمات + مدين الخدمات)/ GDP .

Figure (17) Ratio of Commercial Service Exports to merchandise Exports for Selected Arabic Countries

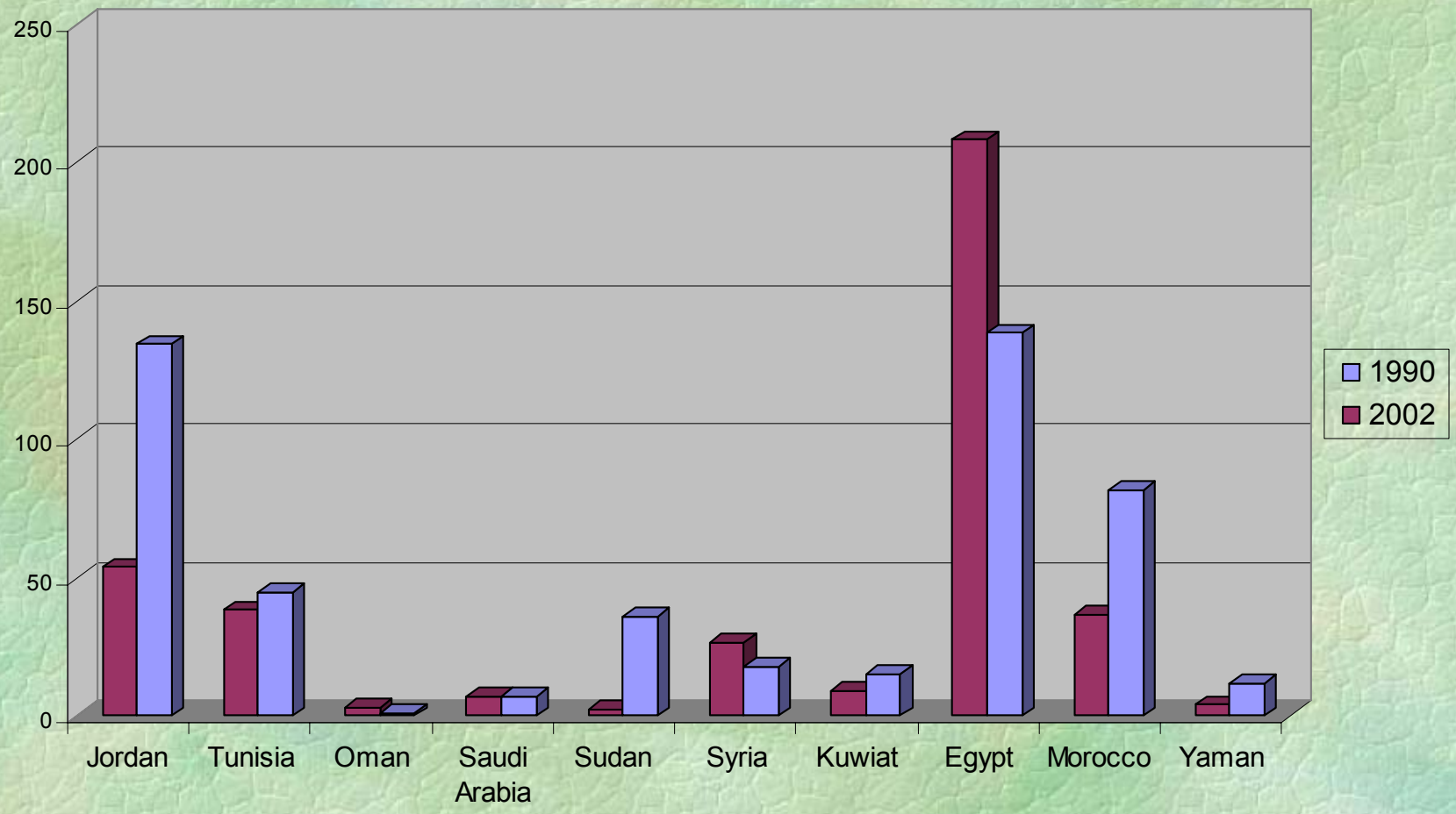

الالتزامات المحددة للدول العربية فى مجال الخدمات ضمن WTO

- قدمت مجموعة الدول العربية معظم التزاماتها في قطاعي الخدمات المالية والسياحة فيما قدمت عدد قليل من الدول التزامات في قطاعات النقل والتوزيع والتعليم. وهذا بشكل عام يتناسب مع توجهات معظم الدول المنضوية في منظمة التجارة العالمية (الشكلين (18) ، (19)).

القطاعات الخدمية التى التزمت الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بتحريرها

الدول الأعضاء	قطاعات الخدمات المفتوحة في إطار اتفاق الخدمات[أ]
الإمارات العربية المتحدة	بعض خدمات الأعمال، والبريد السريع، والإنشاءات، والبيئة، والخدمات المالية، والسياحة.
البحرين[ب]	التأمين، وإعادة التأمين.
قطر	بعض الخدمات المهنية (من بينها الاستشارات الهندسية، والخدمات الطبية، والبحوث والحاسوب)، والبريد، والبناء، والبيئة، والخدمات المالية، والسياحة.
الكويت[ب]	الأعمال، والبناء والخدمات الهندسية، والخدمات البيئية، والخدمات الصحية والاجتماعية، والسفر والسياحة.
مصر	البناء والخدمات الهندسية، والسياحة والسفر، والخدمات المصرفية، وسوق المال، والتأمين وإعادة التأمين، والنقل البحري والخدمات المساعدة.
موريتانيا	غير متوفرة حيث أن البلدان الأقل نمواً منحت مهلة عام لتقديم التزاماتها ولهذا لم تتضمن نتائج المفاوضات التزامات تلك المجموعة.
المغرب	بعض خدمات الأعمال، والاتصالات، والبناء والهندسة، والخدمات البيئية، والمصارف، والتأمين وإعادة التأمين، والسياحة وخدمات السفر، وبعض مجالات النقل.
تونس	المصارف، التأمين وإعادة التأمين، السياحة وخدمات السفر.
الاردن	الخدمات المهنية، وخدمات الكمبيوتر، والبحوث، والبيع التأجيري، وبعض خدمات الأعمال، والاتصالات، والخدمات المالية، والبيئة، والتوزيع، والصحة، والتعليم، والسياحة.
عُمان	الخدمات المهنية، وخدمات الكمبيوتر، والبحوث، والبيع التأجيري، وخدمات الأعمال، والاتصالات، والخدمات المالية، والبيئة، والتوزيع، والصحة، والتعليم، والسياحة.

(أ) من الأهمية الرجوع إلى جداول الالتزامات في الخدمات لتحديد القطاعات الفرعية والشروط الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق وبالمعاملة الوطنية.
(ب) قدمت الكويت والبحرين جداول التزامات إضافية في الخدمات المالية (المصارف).

شكل رقم (18) نسبة الالتزامات المحددة للدول الأعضاء في WTO في قطاعات الخدمات المختلفة

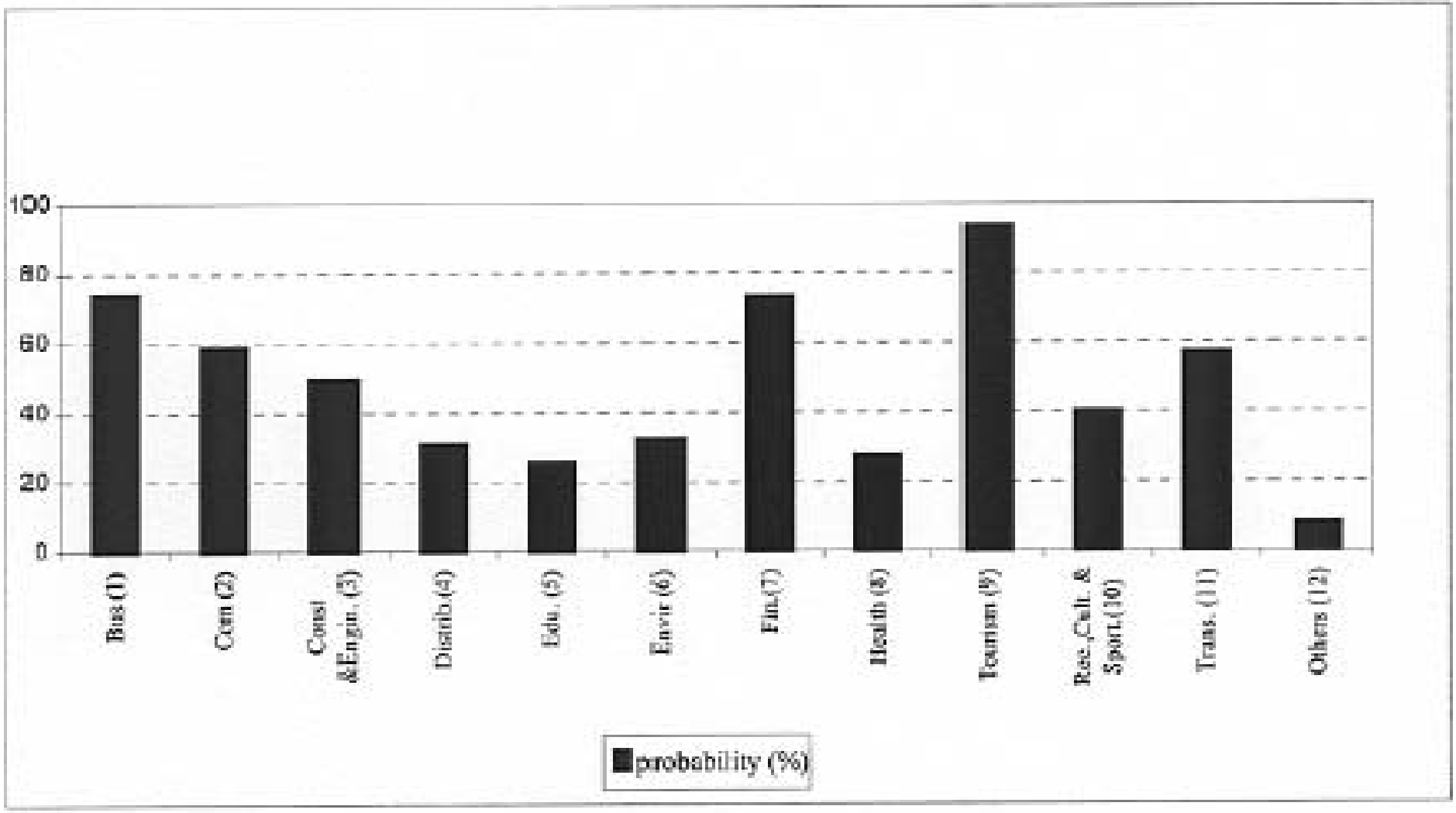

Figure (19) Number of Commitments By Arab Governments in Services in WTO

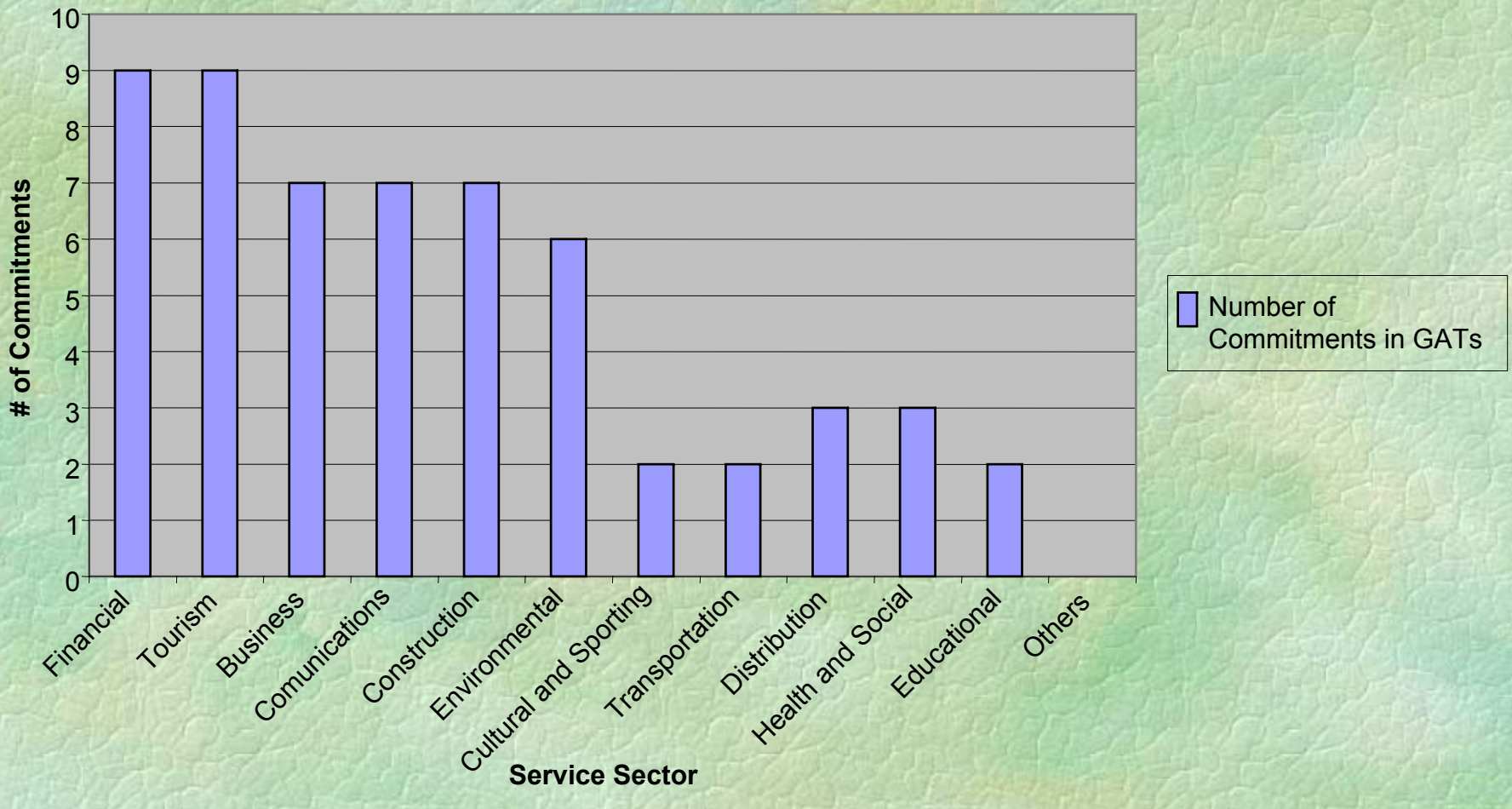

- الشكل (20) يظهر أن الأردن وعُمان هما أكثر الدول العربية التي قدمت التزامات في قطاعات الخدمات المختلفة. فقد قدمت هاتين الدولتين التزامات في 9 قطاعات من قطاعات الخدمات التي تبلغ 12. فيما لم تقدم كل من الأردن وعُمان أي التزام في القطاعات الثقافية والرياضية وقطاع النقل.
- أما البحرين فهي أقل دولة قدمت التزامات في القطاعات المختلفة، وقد قدمت التزاماتها في قطاع واحد وهو قطاع الخدمات المالية (الشكل رقم (20)). والجدول رقم (11) يبين مجمل القطاعات الخدمية التي التزمت بها الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

Figure (20) Commitments Per Country

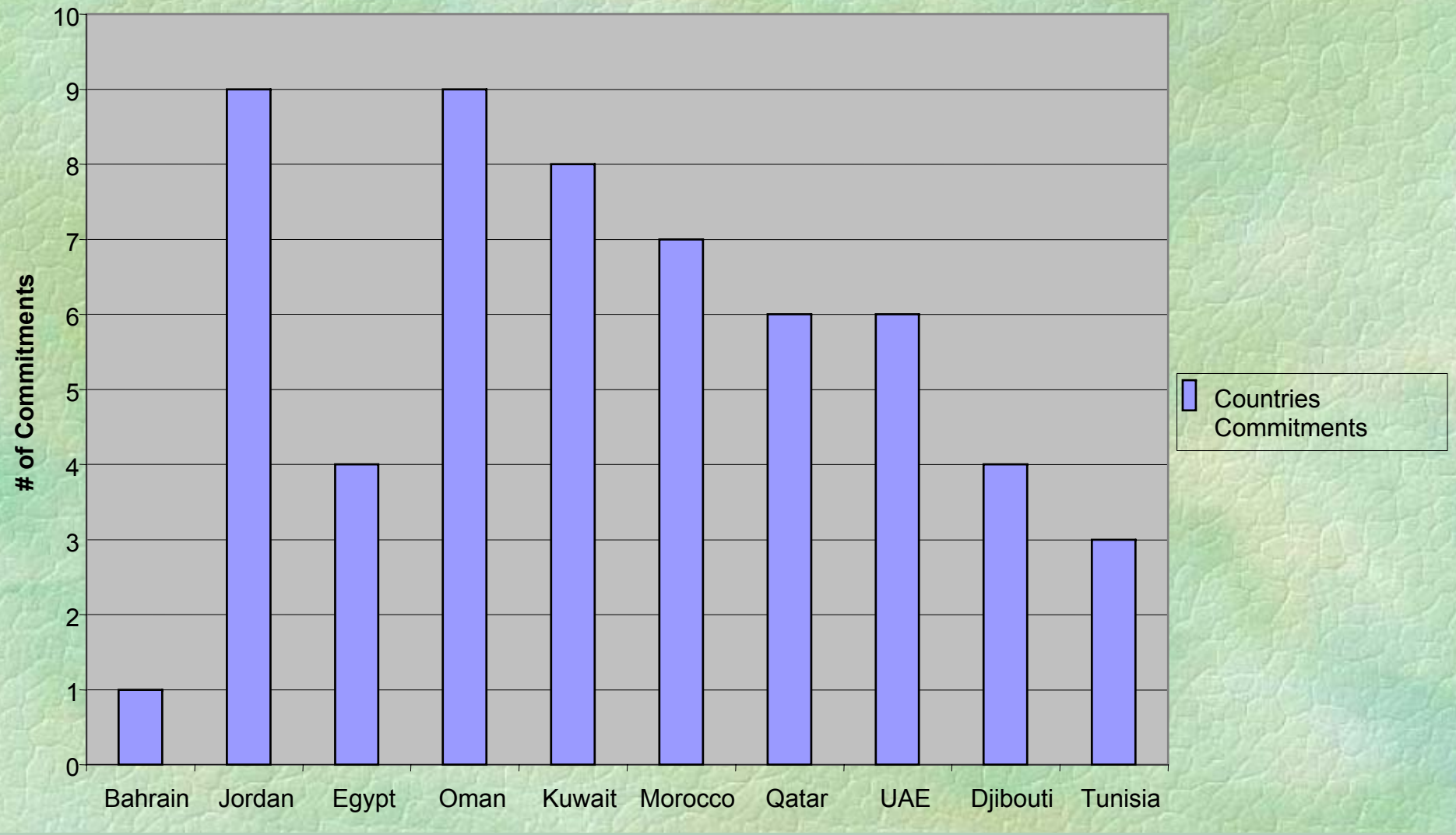

- تعتبر الدول العربية من أكثر دول العالم حاجة إلى الانفتاح في قطاع الخدمات. إلا أن التزاماتها ضمن منظمة التجارة العالمية تعتبر أقل من دول شرق أوروبا التي تنافس الدول العربية في السوق الأوروبية (الشكل رقم 21).

Figure (21) Median sectors with market access commitments under GATS

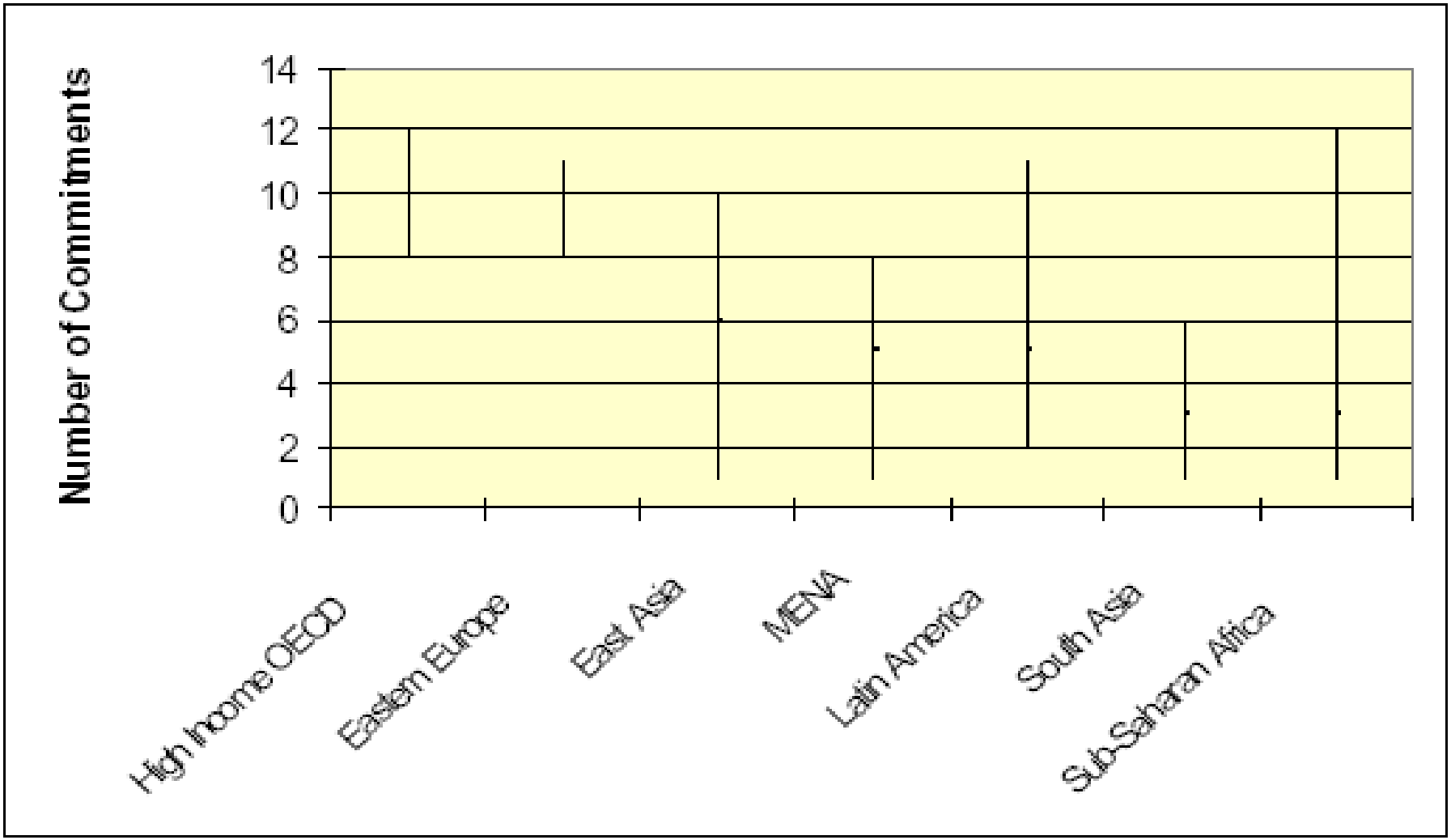

- إن التحليل المتعمق لتأثير الانفتاح في قطاعات الخدمات يحتاج إلى النظر في تفاصيل الالتزامات في القطاعات الإثني عشرة، بالإضافة إلى أي وسائل انتقال الخدمة قد وقعت الالتزامات إلا أننا ممكن أن ننجز الفوائد كما يلي:

١. إن تحرير قطاع الخدمات يخلق فرص استثمارية للقطاع الخاص الداخلي كما أنه يجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في المحافظ.

- المنطقة العربية ما زالت تعاني من القيود الثقيلة في قطاع الخدمات. خطوات الخصخصة قليلة، هناك معوقات استثمارية. وهذا أثّر بشكل واضح على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العالم العربي (شكل رقم 22)).

٢. عدم الفاعلية في قطاع خدمات النقل والاتصالات والتخزين والتوزيع قد تؤدي إلى زيادة تكلفة الصادرات وهذا قد يقلل من توسع التجارة السلعية بشكل عام.

Figure (22)
Gross Private Capital Flows & Gross FDI as a percent of GDP

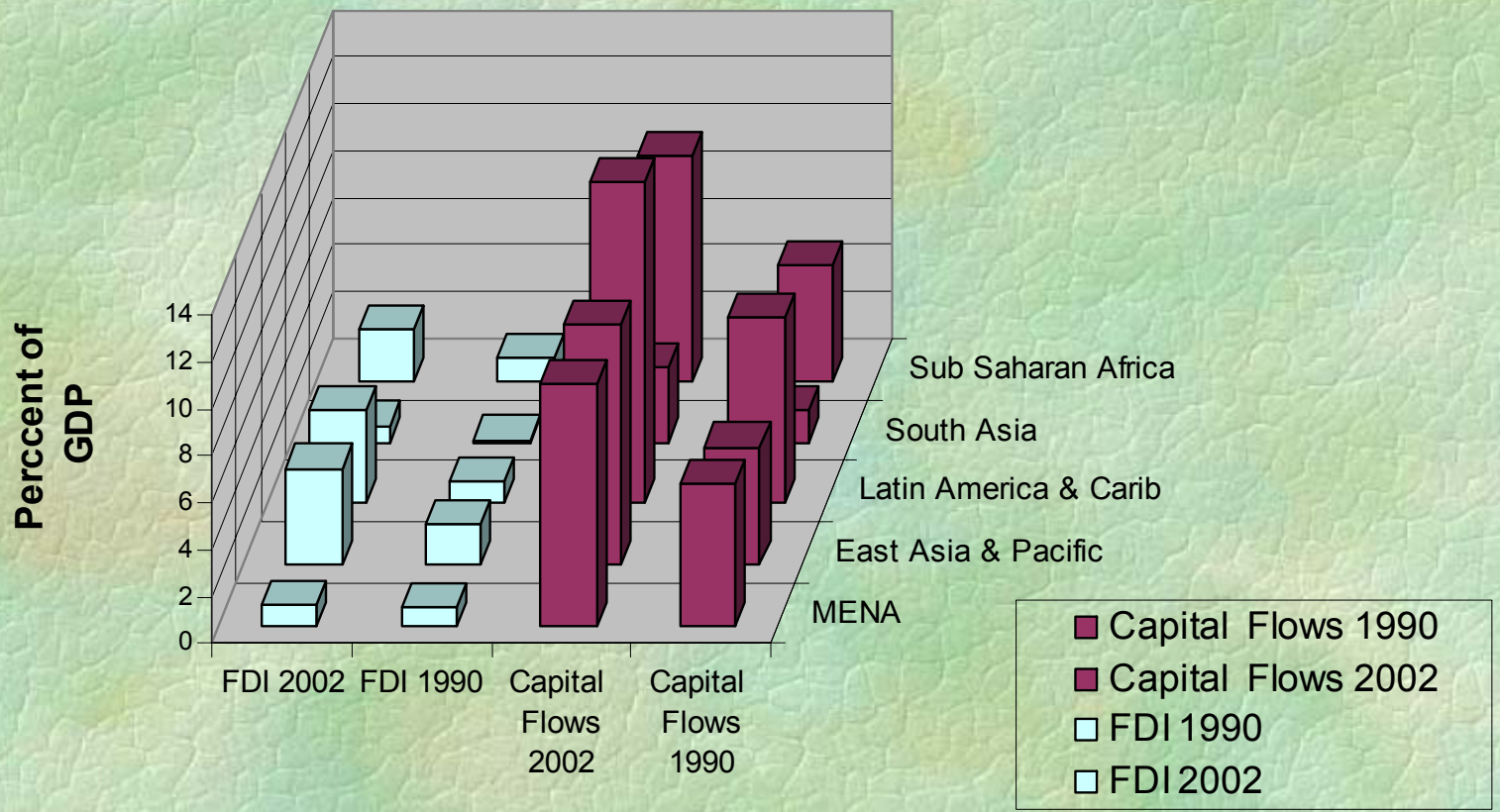

٣. إن تحرير سوق الخدمات قد يؤدي إلى تقليل تكاليف التحرير في القطاع السلعي.

٤. تحرير قطاع الاتصالات وتنميته ضروري لكل القطاعات الاقتصادية.

تحرير الخدمات المالية

- إن عملية تحرير التجارة في الخدمات المالية ليست الهدف بحد ذاتها .
- تعتبر مرغوبة إذا كانت سوف تساهم في تطوير القطاع المصرفي في البلد .
- يجب أن تكون إحدى مكونات استراتيجة تنموية شاملة.
- مسؤولية صانعي القرار في اختيار الكيفية التي يجب أن يكون عليها تحرير الخدمات المالية وحتى التوقيت المناسب وإلا فإن نتائج الانفتاح تأتي بنتائج عكسية.

- ولكن يجب ملاحظة ما يلي في عملية تحرير التجارة في الخدمات المالية:

- تعتبر العولمة عامل خارجي (Exogenous) وليس داخلي (Endogenous) في التأثير على السياسة الاقتصادية المحلية. وبالتالي لا يمكن تأجيل عملية تحرير التجارة في الخدمات في ظل التطور الكبير في الخدمات المالية.
- إن المنافسة في الخدمات المالية لا تتطلب وجود المؤسسات المالية المنافسة داخل البلد، وإنما من الممكن أن تزود هذه الخدمات من خارج الحدود. وذلك يعتمد على قدرة المقيمين (Residents) في الوصول إلى خدمات هذه المؤسسات المالية الأجنبية. والجدول رقم (12) يبين حجم ودائع المقيمين في بنوك خارجية.

جدول رقم (12) الودائع العربية فى البنوك الأجنبية

الدولة	كنسبة من الناتج	كنسبة من M2
الجزائر	14.43	36.08
تونس	13.61	27.61
مصر	33.97	47.6
المغرب	17.86	26.36
السعودية	38.62	77.67

Source: Comparative Statistics for Emerging Markets.

- إن تحرير القطاع المالي ليس بالضرورة جاذب للمؤسسات المالية والأجنبية وبالتالي الاستفادة من هذه المؤسسات. فهذه المؤسسات لها حساباتها الخاصة، فهي تسعى إلى الربح وتحاول تقليل التكاليف.
- عندما يهدف الانفتاح إلى تطوير الخدمات المصرفية يستطيع صانع القرار تحديد المجالات التي يمكن للبنوك الأجنبية العمل بها من أجل تطوير الخدمات المالية وبالتالي انسجام عمل هذه المؤسسات مع مجهودات تطوير القطاع المصرفي إلا أن هذا قد يؤدي إلى عدم اجتذاب المؤسسات المالية الأجنبية القوية.

كيف يمكن الاستفادة من عملية تحرير الخدمات المالية:

١. خلق بيئة تنافسية للقطاع المصرفي مع أسواق مالية قوية قادرة على جذب المستثمرين تتسم بما يلي:

- الشفافية.
- البيئة القانونية.
- الأمان.
- تبسيط الإجراءات.

ملاحظة:

- شهدت السنوات الأخيرة ذهاب البنوك الأجنبية إلى بعض الدول التي تتميز بضعف في قطاعها البنكي وحتى إلى بلدان تواجه أزمات مالية، لماذا ؟
  - تحقيق الأرباح العالمية بسبب عدم كفاءة الأسواق ووجود نظام الاحتكار في هيكل السوق المصرفي (Oligopoly).
  - تأتي هذه البنوك من خلال خصخصة بعض البنوك المملوكة للحكومة والتي تستحوذ على نصيب عالي من السوق. فتحصل هذه البنوك على النسبة العالية من السوق بسهولة. كما يمكن لهذه البنوك الأجنبية الكبيرة أن تستحوذ على البنوك المحلية المتعثرة بتكاليف قليلة نوعاً ما.

- تتوقع البنوك الأجنبية من البلدان التي تصاب بأزمات مصرفية أن تتخذ إجراءات رقابية مشددة على عمل البنوك وتحسين بيئة عمل البنوك. وهذه البنوك تتمتع بتنظيم كبير في عملياتها وهي قادمة بطبيعة الحال من بيئة مصرفية قوية.

٢. استقطاب البنوك الأجنبية من خلال عملية الخصخصة للبنوك المملوكة للحكومة:

- الخصخصة تعني إصلاح هيكلي وليس فقط بيع ممتلكات.
- مشكلة المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard) في البنوك المملوكة للحكومة والبنوك الكبيرة.
- ضمانة الحكومة لبعض البنوك الكبيرة الخاصة (Too Big to Fail) يولد أيضاً مشكلة المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard)، وأيضا بسبب اعتماد الحكومة على التمويل فيها.
- كثير من البنوك الحكومية أنشأت لخدمة أهداف تنموية وقد أصبح بعضها يشكل عبء على الحكومة.

التزامات الدول العربية فى مجال تحرير المصارف

- جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي قدمت التزامات في قطاع الخدمات المالية.
- الكويت والإمارات العربية المتحدة قدمت التزامات في المصارف فقط. بقية الدول العربية قدمت التزاماتها في قطاعي المصارف والتأمين.
- جميع الدول العربية التي قدمت التزامات في التأمين، قدمت التزاماتها في قطاعات التأمين على الحياة وقطاعات التأمين الأخرى وقطاع إعادة التأمين.

- جميع الدول العربية التي قدمت التزامات في قطاع المصارف قدمت التزامات تتعلق بقبول الودائع، الإقراض بمختلف أنواعه، التمويل التأجيري، مدفوعات وتحويل الأموال.
- المغرب، تونس والإمارات لم تقدم التزامات في موضوعات الأدوات المالية قصيرة الأجل (Money Market Instruments)، الصرف الأجنبي (Foreign Exchanges)، المشتقات المالية (الأردن لم تقدم التزامات بالمشتقات المالية)، الأدوات المالية المتعلقة بأسعار الصرف وأسعار الفوائد (Exchange Rate and Interest Rate Instruments).

- في موضوع النفاذ إلى الأسواق في موضوعات التأمين، كان هناك تفاوت واضح في التزامات الدول العربية. البحرين هي الدولة العربية الوحيدة التي وفرت تحرير لطرق الانتقال الأربعة باستثناء انتقال الأشخاص الطبيعيين (باعتبار هذه الوسيلة غير ممكنة).
- في موضوع المصارف والخدمات المالية الأخرى، لم يتم الالتزام بالتحرير الكامل في كافة وسائل انتقال الخدمة من قبل أي من الدول العربية، بل أن جميع الدول قد عملت على وضع استثناءات.

- بشكل عام، يمكن القول أن الدول العربية قد نجحت في وضع إطار قانوني لموضوع النفاذ إلى الأسواق. ولكن ما زال أمامها المزيد من الإجراءات حتى تصل إلى التحرير الكامل والمتمثل بالوصول إلى وضع الدولة الأولى بالرعاية (MFN) وإعطاء الحق للشركات الأجنبية للاستثمار والعمل بحرية في نقل الخدمات داخل الحدود. بالإضافة إلى الحاجة إلى عمل المزيد في مجال شفافية الإجراءات.

- تتميز الدول العربية بأنها قليلة الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل عام وبشكل خاص في الخدمات المالية.
- معظم الدراسات التي تعالج موضوع التحرير المالي في المنطقة العربية تشير إلى أن الدول العربية تمتلك القدرة التنافسية في تقديم الخدمات المالية وبالتالي فإن الانفتاح المالي لن يؤدي إلى أن تحل المؤسسات المالية الأجنبية مكان المؤسسات المالية المحلية.

- على العكس ترى هذه الدراسات أن عملية الانفتاح والتحرير في تجارة الخدمات المالية سوف تزيد الرفاه الاقتصادي في المنطقة العربية بسبب تحسن جودة الخدمات المقدمة وتخفيض تكاليف الخدمات المالية المقدمة.
- إن هذه الفوائد تأتي في حال قامت المؤسسات المصرفية العربية بتحسين أدائها وتطبيق معايير الرقابة على البنوك المتبعة عالمياً.
- الجداول (13) ، (14) و (15) والشكل (23) تظهر مدى تطور القطاع المصرفي العربي.

جدول رقم (13) مؤشر التطور المالي الشامل للدول العربية

الدولة	2001/2000	2003/2002
البحرين	7.5	7.7
لبنان	7.0	7.0
الأردن	6.8	6.9
الكويت	6.7	6.8
الإمارات	6.6	6.6
السعودية	6.2	6.4
عُمان	5.9	5.9
قطر	5.6	5.7
تونس	4.8	5.6
المغرب	4.8	5.5
مصر	5.5	5.4

أقل من 2.5 ← قليل جداً.
أقل من 5 – 2.5 قليل.
أقل من 6 – 5 متوسط.
أقل من 7.5 ← 6 عالٍ.
أعلى من 7.5 ← عالٍ جداً.

جدول رقم (14) مؤشر التطور المالي الشامل للدول العربية (تابع)

الدولة	2001/2000	2003/2002
السودان	3.3	4.7
جيبوتي	3.3	4.1
اليمن	3.8	3.9
موريتانيا	3.2	3.5
الجزائر	3.5	3.2
سوريا	1.2	1.1
ليبيا	1.2	1.0
المعدل	**4.8**	**5.1**

أقل من 2.5 ← قليل جدا.
أقل من 5 – 6 متوسط.
أقل من 2.5 – 5 قليل.
أقل من 6 – 7.5 عالي.
أعلى من 7.5 ← عالي جدا.

المصدر:

Susan Creane, et al.(2004), Financial Sector Development in the Middle East & North Africa, IMF WP/04/201.

جدول رقم (15) تفصيلات مؤشر التطور المالي الشامل للدول العربية

الدولة	مؤشر التطور الاقتصادي	القطاع المالي	القطاع المالي غير المصرفي	الإجراءات والرقابة	البيئة الفنية	درجة الانفتاح المالي	البيئة المؤسسية
البحرين	7.7	7.3	5.0	9.3	7.8	8.0	8.9
لبنان	7.0	8.7	3.3	7.7	8.3	7.0	5.2
الأردن	6.9	7.1	6.3	8.7	6.5	8.0	5.4
الكويت	6.8	7.4	5.0	8.0	6.6	8.0	5.9
الإمارات	6.6	7.9	5.0	6.7	5.8	8.0	5.9
السعودية	6.4	7.8	3.3	8.0	6.4	8.0	4.2
عمان	5.9	6.1	5.0	8.3	4.2	8.0	4.8
قطر	5.7	6.8	0.7	6.7	5.7	8.0	6.3
تونس	5.6	7.7	4.7	5.3	4.5	5.0	5.0
المغرب	5.5	5.6	4.7	7.3	6.8	4.0	3.8
مصر	5.4	6.0	6.3	5.3	5.6	6.0	3.2
السودان	4.7	5.7	0.7	3.7	6.2	7.0	4.5
جيبوتي	4.1	3.8	1.3	5.0	6.0	7.0	2.0
اليمن	3.9	4.1	0.7	3.3	5.0	9.0	2.2
موريتانيا	3.5	3.8	0.7	3.0	3.9	5.0	4.5
الجزائر	3.2	2.5	3.0	3.5	4.4	4.0	2.3
سوريا	1.1	1.9	0.7	0.0	0.9	0.0	2.4
ليبيا	1.0	1.3	0.7	2.0	0.5	0.0	1.0
المعدل	5.1	5.6	3.2	5.7	5.3	6.1	4.3

المصدر: Susan Creane, et al. (2004), Financial Sector Development in the Middle East & North Africa, IMF WP/04/201 .

شكل رقم (23) مقارنة القطاع المصرفي في الدول العربية مع باقي دول العالم
خلال الفترة 1960-1990s

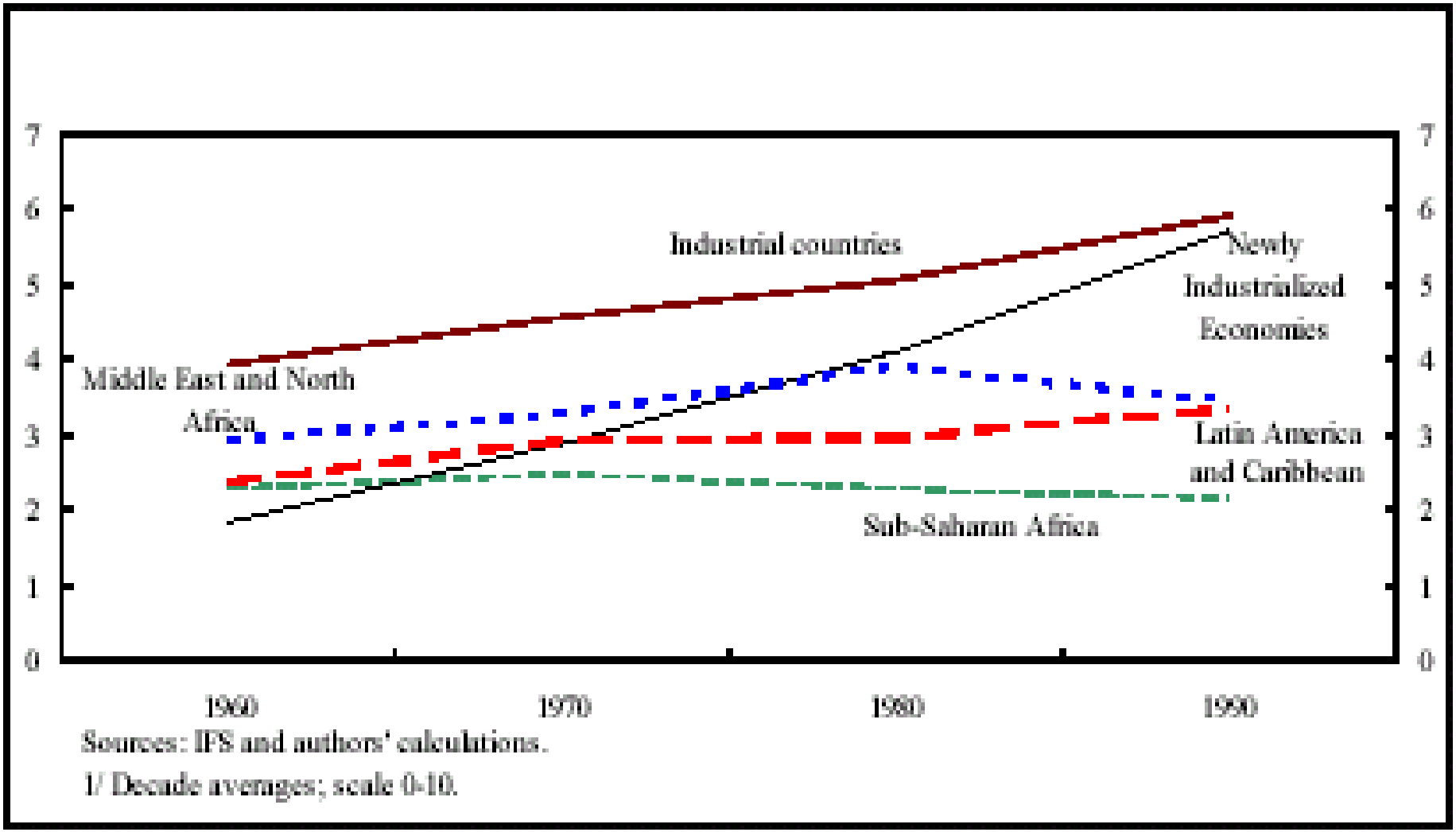

Sources: IFS and authors' calculations.

1/ Decade averages; scale 0-10.